٦ منظمات المجتمع المدنى وقضية المواطنة استراتيجيات التناول وزوايا الاهتمام

د. عماد صيام

مقـــدمـــة

تشكل قضية المواطنة واحدة من أبرز القضايا على أجندة الجدل والحوار السياسى فى المجتمع المصرى ، وذلك لارتباطها الوثيق بأى تحول ديمقراطى حقيقي. وإذا كان لا يمكن ممارسة حقوق المواطنة بدون رسوخ ثقافة المواطنة فى الوعى الاجتماعى العام ؛ فمن المؤكد أن عملية بناء هذا الوعى العام بحقوق المواطنة تتطلب منظمات قوية وفاعلة قادرة على نشر ثقافة المواطنة والديمقراطية ، ورصد أى انتهاكات لحقوق المواطنة ، وتعبئة الرأى العام للتصدى لها. فى هذا الإطار تأتى هذه الورقة التى تسعى لاستعراض أوضاع أبرز منظمات المجتمع المدنى ذات الطابع الدفاعى ؛ والتى تهتم بالدفاع عن حقوق المواطنة فى إطار بانورامى عام ، لا يسعى لتقديم إجابات بقدر ما يسعى لطرح التساؤلات ، خاصة وأن مفهوم المواطنة ما زال من المفاهيم الحديثة نسبياً فى الفكر السياسى المصرى المعاصر ؛ والتى تستدعى البحث والتأصيل والاقتراب من المصطلح فى تجلياته فى الواقع ، وهو ما نأمل أن يكون مجالاً لاهتمامات الباحثين الشباب ؛ لهذا سعينا فى هذه الورقة إلى توثيق أكبر عدد من البحوث والدراسات التى ظهرت فى السنوات الأخيرة كمنتج بحثى لمنظمات المجتمع المدنى ، وتقديم العديد من الملاحظات الشارحة فى الهوامش ؛ والتى تعد جزءاً أساسياً فى هذه الورقة وليست مجرد ثبت لمراجعها ؛ وهو ما قد يلقى المزيد من الإضافات على موضوع البحث الذى يتناول كيفية تعامل منظمات المجتمع المدنى مع قضية المواطنة.

أولاً : حول مفهوم المواطنة

تعرف كلمة مواطن فى اللغة الفرنسية من خلال اشتقاقها اللغوى ؛ فهى تشتق من كلمة "سيفيتاس" اللاتينية المعادلة تقريبا لكلمة" بولس" اليونانية ، والتى تعنى المدينة باعتبارها وحدة سياسية مستقلة ، لا كجماعة من السكان ، فالمواطن ليس فقط هو ساكن المدينة ، ففى روما القديمة كما كان فى أثينا القديمة أيضاً لا يتمتع كل السكان بصفة المواطنة ، **فالمواطن هو**

الذى يجمع الشروط الضرورية للإسهام فى إدارة الشئون العامة ضمن إطار المدينة[١].

وإذا كانت بداية نشأة مفهوم المواطن قد ارتبطت بمفهوم الدولة (بعدما حلت هذه محل المدينة) ؛ فقد ارتبط تطوره بمفاهيم أخرى كالحرية والمساواة والملكية ، وهو ما أكده إعلان حقوق الإنسان الصادر عام ١٧٨٩م كوثيقة لميلاد المواطن الحديث ، وهو الإعلان الذى صدر عن الجمعية الوطنية الفرنسية ، وارتبط بأحداث الثورة الفرنسية ، وساهم فى استبدال نظام كان يستند إلى هوى الملك الذى كان يحكم بمقتضى الحق الإلهى إلى نظام يستند إلى الشرعية ، ويرتكز على الحرية وإبطال الامتيازات التى لم تعد تناسب مجتمعًا تتمتع فيه البرجوازية بالتفوق الاقتصادى ، حيث ركزت الوثيقة على الحقوق الطبيعية للإنسان بوصفه إنساناً ، والتى يستحقها بسبب ماهيته تلك وحدها ، وبصورة مستقلة عن تدخل المشرع ، وهى حقوق سابقة للدولة وظهورها وأعلى منها ، ولا يمكن التنازل عنها ولا يتقادم عليها الزمن. ويمكن عبر مواد إعلان حقوق الإنسان التمييز بين حقوق الإنسان وحقوق المواطن ؛ رغم أن أغلب مواده تستهدف الإنسان والمواطن معاً ، لأن تنظيم حقوق المواطن يبدو كضمانة غير مباشرة لحقوق الإنسان ، ولأن احترام حقوق الإنسان ضرورى لممارسة حقوق المواطن[٢].

يشير إعلان حقوق الإنسان فى مادته الأولى إلى أن "الناس يولدون أحراراً ومتساوين فى الحقوق" ، وبالتالى لم تعد هناك فوارق قائمة على المنشأ أو الحظوة أو الامتيازات ، إلا أن هذه المساواة مدنية وحقوقية وليست مساواة اقتصادية واجتماعية ؛ وهو ما تؤكده المواد التى تؤكد على مبدأ المساواة مثل المساواة أمام القانون (مادة ٦) ، والمساواة فى تحمل الأعباء العامة (مادة ١٣)[٣] ، وبالتالى يمكن القول **إن المواطنة تعنى العضوية الكاملة والمتساوية فى المجتمع ؛ بما يترتب عليها من حقوق وواجبات ، وهو ما يعنى أن كافة أبناء الشعب الذين يعيشون فوق تراب الوطن سواسية بدون أدنى تمييز قائم على أى معايير تحكمية مثل الدين ، أو الجنس ، أو اللون ، أو المستوى الاقتصادى ، أو الانتماء السياسى والموقف الفكري.**

وقد تطور مفهوم المواطنة على مستويين : الأول : هو إدخال فئات جديدة تحت مظلة هذه الحقوق وتمتعها بها (مثل إزالة الشروط المالية التى كانت تحدد من له حق التصويت فى الانتخابات العامة من الرجال ، أو منح الحقوق السياسية للمرأة) ، وكان المستوى الثانى : هو منح المواطنين مزيداً من الحقوق الاقتصادية والاجتماعية والمدنية.

وشروط تحقق المواطنة وممارستها لا ترتبط فقط بالتحديد الدقيق للحقوق أو للمجال الخاص الذى لا يجب أن تتدخل فيه السلطة الحاكمة مهما كان حجم الأغلبية خلفها ، ولكن

بضمان عدم تخطيها وتجاوزها لهذا المجال الخاص ؛ بمعنى وجود مؤسسات وقوانين قادرة على اكتشاف متى تكون تلك الحقوق قد انتهكت وتضع حداً لانتهاكها ، وهذه المؤسسات التى يقف وراءها رأى عام قوى ينتفض ويكافح من أجل حماية حقوق المواطنين (أى حقوق كل فرد وأى أقلية) من سوء الاستغلال أو الانتهاك ؛ خاصة من قبل السلطة الحاكمة أياً كانت تلك السلطة حتى لو كانت سلطة الأغلبية ، ففى المجتمعات الليبرالية والديمقراطية حقيقة تستقر مسبقاً فى وعى من يفكر من أبنائها فى انتهاك القانون بأن جهده هذا لا بد أن يفشل ؛ لأن الرأى العام لن ينتظر دون حراك حتى يراه ينجح فى انتهاك القانون[٤].

فالرأى العام يضع حماية المجال الخاص (الحقوق المدنية) فوق كل شيء آخر وهى حال من الصعب مواجهتها فى البلدان الغربية ؛ وذلك لرسوخ السياق الاجتماعى والثقافى الذى لا يجعل لأى ارتباط أو إيمان الأسبقية على حماية الحقوق الفردية ، بما فى هذا الحقوق التى قد تكون ممارستها هجومية على نحو سافر على أغلب أعضاء المجتمع ، وهذا التعارض بين حقوق الفرد وحقوق المجتمع أو الجماعة يفرض حتمية وجود أسلوب أو نهج أو أداة توازن بين صالح الفرد وصالح المجتمع ، بمعنى آخر الإدارة الرشيدة لتضارب المصالح والمطالب ، حتى لا يتحول هذا التضارب إلى نزاعات كامنة سرعان ما تنفجر وتهدد قوام الوطن ذاته ، هنا رسوخ روح المواطنة والممارسات المرتبطة بها وتمتع المجتمع بوجود مؤسسات مدنية محترمة وعلى نطاق واسع ، وكذلك اتساع نطاق الممارسات ونماذج التفكير التى تشجع على - أو تطلب - القيام بتنازلات للحفاظ على درجة من التناسق لا يمكن للمجتمع أن يستمر بنجاح دونها ، هو صمام الأمان فى بناء هذه الأداة التى يطلق عليها السلوك الحضارى أو الروح الجماعية للأمة ، والتى تميز الحياة السياسية فى المجتمع المتمدن ، حيث تعطى هذه الروح الاهتمام البالغ لمصلحة المجتمع والصالح العام خاصة فى المواقف التى يحتدم فيها النزاع بما يتجاوز الاهتمام الفردى أو العائلى أو القبلى أو العرقى أو الطبقى أو المهنى ، هذا السلوك الحضارى الذى يعبر عن رسوخ ثقافة المواطنة ويرتبط بـ :

- **شرعية السلطة** (تعبيرها الواقعى والحقيقى عن مجمل فئات الوطن وانعكاس هذا فى مشاركة المواطن مشاركة حقيقية فى إدارة نظام الحكم ، والذى يجسده قدرته على الترشيح والتصويت فى الانتخابات العامة و التى يسهم عبرها فى حماية الحقوق العائدة إلى المجال الخاص باختيار ممثليه الحقيقيين).

- **فاعلية السلطة** : (قدرتها على إدارة شئون الوطن ولصالح كل فئاته وحماية حقوقهم بشكل عادل ومتوازن).
- **عدم اعتماد الجزء الأكبر من الشعب على الحكومة فى معيشته بطريقة أو بأخرى أو العمل لديها كموظفين** : (فالاستقلالية عن الحكومة بدرجة كافية تجعل المواطنين أكثر قدرة وحرية فى الدفاع عن حقوقهم الخاصة).
- **وجود مراكز متعددة للسلطة** : (فصل حقيقى للسلطات ، ورقابة متبادلة بين مؤسساتها ، مؤسسات قادرة على القيام بأعمالها فى تناسق وتناغم ولكنها ليست قادرة على تحقيق إدارة خشنة تعتدى على حقوق الأفراد والجماعات).
- فغياب الشرعية يضعف الفاعلية ، كما أن عدم الفاعلية يقلل من الإيمان بالشرعية ، والعمل لدى الحكومة أو الاعتماد الكامل عليها يهمش مساحة الاستقلالية والقدرة على الاختيار الحر أو النقد للسياسات والبرامج التى تضعها ، وهو ما له تأثير مدمر على الوعى الذاتى الجماعى الشامل لأوسع قطاعات المجتمع[٥] ، هذا التأثير الذى يظهر أثره بشكل واضح فى عدم القدرة على إدارة عملية صراع المصالح بشكل رشيد ومتوازن ، ومن ثم تحولها إلى نزاعات من جهة وتزايد استبداد الدولة من جهة أخرى.

بهذه المعايير وغيرها يمكن التعرف على مدى رسوخ وتجذر ثقافة المواطنة كجزء من الوعى الاجتماعى السائد والذى ينعكس فى ممارسات فردية وجماعية يومية تشير إلى نوعية السكان هل هم مواطنون ؟ أم مجرد مقيمين على أرض لا ينتمون إليها إلا بهـذه الصفة.

مفهوم المواطنة وانعكاسه فى التاريخ المصرى الحديث

يشير الأستاذ السيد ياسين إلى أن "مفهوم المواطنة من المفاهيم الحديثة نسبياً فى الفكر السياسى المصرى ، وإن كانت هناك محاولات لدى المفكرين المصريين القدماء والمحدثين لتفسير حركة المواطنين فى المجال العام ، إلا أنها لم تزل حتى الآن بعيدة عن إمكانية الاقتراب من المصطلح ، ورصد تجلياته فى الواقع ، فالثابت أن القدماء من المفكرين لم يهتموا بهذا المبحث ، أو بدراسة حالة المواطن فى مصر ، بل إنهم فى أحسن الأحوال تحدثوا عن مظاهر المواطنة كما شاهدوها فى المجتمعات الغربية باعتبارها قيمة مثالية ، فتغنوا بالحرية وحب الوطن ، واحترام القوانين ، لكن دون التعمق فى جوهر المواطنة وكونها نتاجاً لمسار تاريخى ممتد ، وتطور اقتصادى واجتماعى لهذه المجتمعات[٦].

أما المحدثون من المفكرين فلم تزل مساهمتهم نادرة [٧] ؛ الأمر الذى يجعلنا نقول إن مبحث المواطنة لا يزال المبحث الغائب فى الفكر السياسى المصرى المعاصر - بالرغم من أهميته - لارتباطه الوثيق بحالة المواطن فى إطار الجماعة الوطنية "[٨] ، و حتى الآن لم تتوفر دراسات عميقة ترصد التطور التاريخى والسياسى لمفهوم المواطنة وتجلياته فى الواقع المصرى، رغم وجود صدى وتأثير واضح لإسهامات المفكرين المصريين الذين قاموا بنقل المفهوم من الفكر السياسى الأوروبى ، خاصة على مسار الحركة الدستورية فى مصر والتى شكلت فى مضمونها العميق "حركة المحكومين وسعيهم لاختراق حاجز السلطة لإقامة نظام يتمتع بشرعية مغايرة ، نظام تقوم شرعيته على مفهوم يحفظ للإنسان كرامته ويضمن حقوقه فى مواجهة نظام يهدر كرامة الإنسان والأرض وينفى حقوقهما "[٩] ، حيث سعت الحركة الدستورية إلى التأكيد على مبدأى المساواة والمشاركة وهما جوهر مبدأ المواطنة ، لهذا وعلى امتداد التاريخ المصرى الحديث شكلت معارك ونضالات الأمة المصرية من أجل الدستور (وضعه/ تغييره/ رفض الانقلاب عليه ، والمطالبة بعودته) ، ونجاحها فى هذه المعارك لحظات نجاح فى استخلاص حقوق الوطن والمواطن ، لحظات تحولت أرض مصر إلى الوطن المصرى ، وتحول البشر الذين يحيون عليها ويشاركون فى ولادة لحظاتها الدستورية تلك إلى مواطنين ، إلا أن المتابع لمسار التاريخ المصرى المعاصر ، بمقدار تقديره للبزوغ الباكر للحركة الدستورية فى مصر ، بمقدار ما سوف يندهش من تقطع مسارها وتراجعه ، والانقلاب عليها، أو على المضمون الحقيقى لما تحمله من قيم وحقوق نادى بها الليبراليون الأوائل ، فتثبيت وممارسة حقوق المواطنة لا يكفيها فقط وجود نصوص تقر ذلك فى وثيقة الدستور ، فى حين أن الواقع أبعد ما يكون عن ذلك ، فهناك فارق بين Constitution Program (أى الدستور كبرنامج أو وثيقة والذى يتضمن شيئاً مرجواً فى المستقبل القريب أو البعيد) وConstitution Low (الذى يعبر عن حقيقة واقعية كما هو الشأن فى قواعد القانون الوضعي)، والرأى كما يشير المستشار وليم سليمان قلادة "إنه لا يسوغ إطلاق اسم الدستور بالمعنى الفنى لهذه الوثيقة إلا على النوع الأخير ، أما مجرد تجميع نصوص برنامجية لتكون دستوراً فهذا إن تم يكون مسخاً للمفهوم الأصيل لهذه الوثيقة لأنها لا تعبر عن حركة الواقع"[١٠].

والمتابع للتاريخ المصرى -خاصة ما يتعلق بالحركة الدستورية والتى سعت لتطوير التشريعات المرتبطة بحقوق المواطنة ، وهى الحركة التى شكلت نقطة ارتكاز التيار والحركة الليبرالية فى مصر- سوف يلاحظ أنه خلافاً لما جرى فى أوروبا الغربية حيث تشكلت

البرجوازية من بين صفوف سكان المدن الأحرار فى مجرى صراعها مع الإقطاعيين ، وحيث ولد عبر هذا الصراع المحتدم – طويل الأمد ومتعدد المستويات – الفكر الليبرالى بكل تراثه السياسى ، والممارسات والأطر المرتبطة به (بما فيها مفهوم وثقافة المواطنة) ، هذا الفكر الذى تجذر فى وعى الجماهير التى كانت طرفاً مباشراً فى هذه الصراعات ، بالتوازى مع الصراع من أجل التقدم العلمى والاقتصادى ومرتبطاً به.

أما طلائع الأفكار الليبرالية فقد دخلت مجتمعاتنا العربية (ومصر بالطبع جزء منها) مع مرحلة تدهور الإمبراطورية العثمانية وانهيارها ، وتنامى وتشابك العلاقة مع أوروبا ، تلك العلاقة التى تداخلت فيها الأطماع الاستعمارية ومشروعات السيطرة والنهب ، وأظهر تنامى هذه التشابكات بوضوح متزايد التباين بين المعايير الحقوقية السائدة فى بلداننا ، والقائمة على القيم الإقطاعية والشريعة الدينية ، وبين متطلبات الحياة اليومية والطموحات نحو تجاوز حالة التخلف والاستبداد السياسى ؛ هذا التباين طرح وبإلحاح متزايد فكرة تبنى المعايير الحقوقية التى تعيش فى ظلها المجتمعات الأوروبية ، والمبنية على أسس علمانية تفصل الدين عن إدارة المجتمع[١١] ، وهو ما جسده محمد على فى سعيه إلى الاستفادة من منجزات العلم والتقنية الأوروبية فى إنشاء جيش وأسطول حديثين ، الأمر الذى تطلب إحداث تغييرات عميقة فى البلاد ، وهو ما فتح ثغرة لنفاذ الثقافة والأفكار الليبرالية حيث ظهرت لأول مرة المدارس العامة ، والتخصصية الطبية والهندسية والعسكرية على الطراز الأوروبى ، وكان الأجانب من الفرنسيين والإيطاليين والإنجليز هم الذين يدرسون بها ، وكذلك المدربون فى الجيش ، والمشرفون على المشروعات الصناعية والإنشائية ، ومشروعات الرى الجديدة ، ونشطت فى مصر حركة ترجمة جادة عن الفرنسية أساساً ، ترجمت إلى العربية الكتب المدرسية والأدبية ، وكان الفضل الرئيسى فى ذلك لمدرسة الألسن ، التى أسسها الشيخ رفاعة الطهطاوى ، بجانب توالى إرسال البعثات العلمية إلى أوروبا.

ورغم تعدد الثغرات التى انسابت منها الأفكار الأوروبية خاصة الأيديولوچية التنويرية ، وأفكار الثورة الفرنسية إلا أن تأثيرها لم يمس إلا أعلى فئات المجتمع المصرى ، والتى لم تكن فى معظمها مصرية الأصل ، دون أن تمس أسلوب حياة الجماهير العريضة ؛ وهو ما يرجع إلى:

- المقاومة العنيفة التى أبدتها القوى المدافعة عن التقاليد والعادات المألوفة والعقيدة الدينية الجامدة ، والتى كانت ترى فى كل تطور وتجديد خروجاً على المألوف ، ونوعاً من الزيغ والضلال.

- أن محمد على لم يكن تلميذاً منسجماً مع الغرب البرجوازى حيث سعى إلى توظيف الإنجازات العلمية الأوروبية فى مجال الاقتصاد أو الصناعة أو الرى أو العلوم العسكرية ، ولكن على أسس إقطاعية.

- أن عملية التحول التى قادها محمد على استندت على التراث التاريخى لاستبداد الدولة حيث تحول الباشا إلى الصانع والتاجر والمالك الزراعى الأول ، وفرضت الحكومة احتكارها على الحياة الاقتصادية وهو ما همش إلى حد كبير نشاط التجار ، أما الفلاح فقد استخدم فى العمل الإجبارى فى مصانع الباشا ، أو الخدمة العسكرية الإجبارية فى جيشه[١٢] ، وهو ما أجهض بالتالى إمكانية نمو القوى الاجتماعية التى يمكنها أن تتبنى الأفكار الليبرالية دفاعاً عن مصالحها.

- كانت مجمل الترجمات والأفكار التنويرية التى نقلها الطهطاوى وتلاميذه فى مدرسة الألسن تسعى فى الأساس إلى تهذيب التصورات عن أوروبا وأسلوب الحياة الحديثة ، حيث كانت تؤكد على ضرورة الأخذ بمنجزات المدنية الغربية دون تخط للشريعة ، بل كانوا كثيراً ما يهتمون بالتدليل على الأهمية السامية للقيم الروحية الإسلامية [١٣] ، وبالتالى لم تستطع كل جهود التبشير بالفكر الليبرالى حل مشكلة العلاقة بين الدينى والعلمانى فى الفكر السياسى المصري.

هكذا كانت الطلائع الأولى للأفكار الليبرالية البرجوازية تتسرب فى ظل حماية الدولة ذات الأساس الإقطاعى اجتماعياً ، والطبيعة الاستبدادية سياسياً ، والوضع الاحتكارى اقتصادياً ، ورغم طبيعتها العلمانية إلا أنها هادنت الفكر الدينى ، ولم تسع لتجاوزه ، ولم تتغلغل لنسيج حياة الفلاحين ، وهم الغالبية من المصريين الذين لم يعلموا عنها ، كانت تلك هى سمات النشأة الأولى التى حكمت على الفكر الليبرالى بالعزلة والاغتراب ، رغم كل ما بذله المثقفون الأوائل من جهود خاصة ، من خلال الصحافة التى لعبت دوراً واضحاً فى التأثير على الإنتلجنسيا (والتى كان ينتمى قطاع كبير منها لأصول غير مصرية) ، وعرفتهم فى ظروف الاستبداد السياسى بالنظم السياسية الليبرالية ، وحالة العلم الحديث ، وكان أقصى نجاح لها هو نشر النزعة الدستورية والتحرر القومى - فى الحدود المعتدلة- بين قطاعات هذه النخبة ، والتى قد تمنحهم مساحة أكبر من السلطة والثروة ، وهو ما وجد ترجمته الواضحة فى مشروع الدستور الأول ١٨٧٩م الذى وضعه شريف باشا ممثل الجناح الليبرالى من الملاك العقاريين ، إلا أن ظهور عرابى وصحبه شكل دعماً للاتجاهات الليبرالية نتيجة الإحساس

المتنامى بالقوة ، والذى ولده السيطرة على أهم أجهزة الدولة وهو الجيش ، بجانب دخول التأييد الفلاحى على الخط ، ووجود العديد من القيادات ذات التأثير والنفوذ الجماهيرى (دينى أو شعبوى) مثل الشيخ محمد عبده وعبد الله النديم ، والتى سعت لنقل تأييد الثورة إلى صفوف الجماهير عبر استخدام منابر المساجد ، وعمل العرائض ، وجمع التوقيعات عليها ، وتأسيس الجمعيات والمنتديات الأهلية ، والخطابة فى كل التجمعات[١٤]. وهو ما ساعد على بدء استنهاض حركة اجتماعية حقيقية ، تعبر عن سعى المحكومين لاختراق حاجز السلطة ، وإقامة نظام جديد بشرعية جديدة ، تمنحهم قدراً من الحقوق ، إلا أن هذه الحركة كانت تحمل أهم وأقوى نقاط ضعفها وهى ارتباطها بالدولة ، وعدم وجود مساحة زمنية كافية كى تبلور قيادتها وأدواتها بعيداً عن جهاز الدولة الذى انهار واختفى تحت تأثير الاحتلال الإنجليزى وتواطؤ الخديوى وهو ما أفقد الحركة قيادتها وتنظيماتها ، وعاد بالواقع سنوات أخرى للوراء.

شكلت هزيمة الثورة العرابية لحظة مأساوية لجهود غرس الأفكار الليبرالية فى التربة المصرية ، والسعى لامتزاجها بالتحركات الاجتماعية ، ونقطة تراجع فاصلة فى جهود التبشير بها ، خاصة بعد أن وعت القوى المعادية للحرية والمساواة والاستقلال الدرس من تجربة عرابى ، هذا التراجع الذى رجح مرة أخرى كفة الجناح المعتدل من بين المبشرين بالفكر الليبرالى ، والذين واصلوا جهودهم على استحياء شديد ، مطالبين بالعودة للإصلاحات الدستورية التدريجية ، انطلاقاً من فكرة عدم استعداد الشعب لحكم نفسه بنفسه ، وهو الجناح الذى مثله الشيخ محمد عبده ، الذى كان يرى "أنه من غير المعقول منح الرعية ما ليست مهيأة له"[١٥].

وعلى الصعيد السياسى عرفت مصر تبلور هذا الاتجاه فى حزب الأمة ، والذى كان حزباً لكبار الملاك العقاريين ، وكبار الموظفين من الليبراليين ، الذين تصالحوا مع واقع الاحتلال ، وهو ما ساهم فى مزيد من حصار الجهد التبشيرى للأفكار الليبرالية الداعمة لحقوق المواطنة، وهو نفس المصير الذى لاقته الجهود التى بذلها أبرز دعاة الفكر الليبرالى من المثقفين العرب من سوريا ولبنان الذين استقروا فى مصر هرباً من الاستبداد العثمانى مثل شبلى شميل ، وفرح أنطون وغيرهم ؛ حيث أضيف قيد آخر يحول دون التقاء أفكارهم بالمصريين وهو انتماؤهم الدينى المسيحى ، وحملتهم الشعواء على الاستبداد العثمانى خاصة وأنهم كى يتفادوا الصدام مع سلطة الاحتلال ركزوا على القضايا المرتبطة بحرية الفكر والمعتقد ، وفصل الدين عن الدولة وعن السياسة والتعليم[١٦].

ورغم قيود الحصار والاعتدال استمر تيار الدعاة للإصلاح الدستورى وللاستقلال ، والذين استطاعوا قيادة ثورة ١٩ ، عبر تاريخهم الممتد فى العمل العام سواء بمشاركتهم فى الثورة العرابية ، والتواجد فى الجمعية التشريعية كأعضاء منتخبين ، أو عبر مواقعهم فى قمة جهاز الدولة ، واستطاعوا عبر مشاركة جماهيرية واسعة - كانت مفاجئة لهم- تكرار تجربة الثورة العرابية ، وإن كانت فى ثوب مدنى بالحصول على دستور ٢٣ ، بما يحمله من نقلة فى تقنين الحقوق والحريات المدنية ، وقدر من الاستقلال النسبى ، إلا أن محدودية أو قصور فكرهم السياسى الليبرالى ، ومصالحهم الاجتماعية ، لم يكونا ليسمحا بقبول الاختلاف أو التعددية ، أو استمرار مشاركة الجماهير فى صنع مستقبلها السياسى ، وهو جوهر فكرة المواطنة[١٧] ، مما أجهض التحركات الاجتماعية الواسعة التى صاحبت ثورة ١٩ ، وهو ما ساعد عليه وجود جيش الاحتلال ، واستبداد القصر ، وفرغ - فى الممارسة العملية- العديد من الأطروحات السياسة المرتبطة بالفكر الليبرالى من مضمونها ، حيث تحول تداول السلطة إلى تبادلها بين أحزاب الأقلية المعادية لمصالح الجماهير والمهادنة للاحتلال ، أما الاحتكام لرأى الأمة عن طريق الانتخابات فقد انتهى إلى تكريس أساليب التزوير التى ما زلنا نعانى منها إلى الآن ، وقضية الاستقلال تحولت إلى مفاوضات لا نهائية مع الحكومة البريطانية ، أما الدستور فتم الانقلاب عليه بدساتير غاية فى الرجعية ، والتراجع عن الحقوق التى منحها دستور ٢٣ الذى لم يحكم به إلا بضع سنين محدودة ، وظل مطلب عودة دستور ٢٣ أحد المطالب التى رفعتها الحركة الوطنية قبل ١٩٥٢م ، لهذا أخذت فى التنامى من جديد أفكار معادية للديمقراطية والتى لم تجنِ منها الجماهير فى الواقع أى ثمار حقيقية ، لعل أبرزها فكرة المستبد العادل ، بجانب بروز العديد من الجماعات السياسية المعادية للفكر الليبرالى الغربى ، والتى أخذت تدريجياً تسحب البساط من تحت أقدام حزب الوفد -الذى أصبح الممثل السياسى الأكثر شعبية للتيار الليبرالى منذ ثورة ١٩١٩م - مثل التنظيمات الماركسية ، وحزب مصر الفتاة، وجماعة الإخوان ، واستمر التدهور حتى جاء عام ١٩٥٢م ، وسيطر ضباط الجيش على مقاليد الأمور من خلال أحد أهم أقوى مؤسسات جهاز الدولة وصودرت بالكامل الحياة السياسية المستقلة ، بداية من إلغاء دستور ١٩٢٣م فى ديسمبر١٩٥٢م ، وإلغاء الأحزاب السياسية ومصادرة أموالها فى يناير ١٩٥٣م ، إيذاناً بانتهاء العصر الليبرالى ، وقيام نظام سياسى بطريركى ، يلعب فيه الحاكم الفرد دور رب الأسرة الذى ينحنى الجميع لسلطته المطلقة، وينفرد وحده باتخاذ القرار، وتندمج فيه السلطات فهو المشرع والقاضى والجلاد[١٨]، وهو الوضع الذى رسخته فى ثناياها الدساتير التى صدرت بعد ذلك[١٩] ، ومنحه دستور ١٩٧١م مظهراً ديمقراطياً براقاً[٢٠].

وفى عام ١٩٧٦ عادت التعددية السياسية المقيدة ، وعرفت معها عودة بقايا القوى السياسية القديمة ، بنفس الأفكار والتراث السياسى (وفى كثير من الأحيان بنفس الأشخاص) ، رغم كل المياه الغزيرة التى جرت فى النهر.

ثانياً : قضية المواطنة والجدل السياسى فى المجتمع المصرى

شكلت مجمل التغيرات السياسية والاقتصادية والاجتماعية التى شهدتها مصر منذ منتصف السبعينيات فى جوهرها التحول نحو اقتصاد السوق وفك هيمنة الدولة على الحياة الاقتصادية ، وإتاحة الفرصة لنمو وسيطرة القطاع الخاص ، ودعم الارتباط بالمعسكر الرأسمالي[٢١] ، وكان من أبرز التغيرات المصاحبة لهذه التحولات ، والمؤثرة بشكل مباشر على قضية المواطنة ، ووضعها على جدول أعمال العمل الوطنى والجدل السياسى العام منذ منتصف السبعينيات:

١- الانسحاب التدريجى للدولة من مجال الخدمات الأساسية خاصة فى مجال الصحة والتعليم والرعاية الاجتماعية ، وضمان حقوق العمل والتوظيف ، هذه الخدمات التى كانت الدولة تضمنها كجزء من الحقوق الاجتماعية والاقتصادية للمواطن ، والتى استطاعت فى مقابلها - ومنذ العهد الناصري- أن تقايض بها على حقوقه المدنية والسياسية ، وعلى امتداد تطور عملية انسحاب الدولة من تقديم هذه الخدمات (سواء بانهيار مستوى كفاءتها إذا كانت ما تزال تقدم بشكل شبه مجاني ، أو تقديمها بمقابل سواء عبر المؤسسات الحكومية أو من خلال القطاع الخاص ، أو بالامتناع تماماً عن تقديمها أو ضمانها) . أصبح الملايين من المصريين فى العراء ، ودون أى غطاء حمائى حقيقى لحقوقهم الاقتصادية والاجتماعية ، خاصة مع تأميم عمل ونشاط المنظمات النقابية (مهنية وعمالية) ذات المهام الدفاعية عن حقوق هذه الفئات ، سواء عبر وضعها تحت الإشراف والسيطرة الحكومية الكاملة (النقابات والاتحادات العمالية) ، أو وضع قوانين تصادر عملياً حركتها الحرة (النقابات المهنية)[٢٢] ، وهو ما دعمه وجود البلاد تحت حكم قوانين الطوارئ التى تقيد وتجرم أشكال الاحتجاج الجماعى ، **وهو ما يدفع للتساؤل عن الحقوق الاقتصادية والاجتماعية لملايين المواطنين الذين يعيشون كما تشير الإحصاءات تحت خط الفقر ، أو للملايين الذين لا يجدون أى فرصة للعمل** ؟ (طبقاً لنتائج إحصاءات عام ١٩٩٦هناك ١٥٣٥٠٠٠ عاطل عن العمل ، ونسبة النمو فى معدلات البطالة تصل إلى ٨,٥٪سنويا ، ٦٤,٧٪ ممن يعانون من البطالة من الشباب[٢٣] **أو الآلاف الذين لا يجدون مقعداً للدراسة ، أو فرصة تعليم مناسبة ، ويعانون من**

الأمية ؟ (فى مصر لا زال هناك ٤ و ١٩ مليون أمي[٢٤]) ماذا عن حقوق المواطنة لهذه الملايين؟ التى أصبحت حقوقها الاقتصادية والاجتماعية مهدرة ؟ وتشكل قضية ذات أولوية أصبحت مصدراً للتوتر الاجتماعى الذى تحول فى كثير من الأحيان إلى نزاعات حقيقية اضطرت الحكومة معها إلى إنزال القوات المسلحة ، وفرض حظر التجول[٢٥].

٢- رغم عودة التعددية السياسة فى عام ١٩٧٦م بعد مصادرتها بشكل كامل منذ قيام سلطة يوليو فى عام ١٩٥٢م ، وحيث عانت مصر طوال تلك الفترة من غياب مشاركة المواطنين السياسية فى صنع واتخاذ القرار ، فى ظل نظام سلطوى غيب فى الواقع الإرادة السياسة للمواطنين على أساس أن القيادة السياسية أخذت تفويضا شعبيا غير مكتوب للحديث باسم هذه الجماهير ولتغيير البنية الاقتصادية والاجتماعية لمصلحتها[٢٦] ، وهو ما ارتبط بشكل عمدى ولتأكيد النزعة الشمولية للنظام السياسى بحجب الشرعية السياسية والقانونية عن كل التيارات السياسية المخالفة (ليبرالية / إسلامية / يسارية)[٢٧] ، ولم تشكل عودة التعددية فى عام ١٩٧٦ نقلة كيفية فى هذا المجال فى ظل ما يطلق عليه التعددية المقيدة التى ما زالت تضع العديد من التيارات السياسية الفاعلة وذات التواجد الجماهيرى خارج نطاق الشرعية القانونية[٢٨] ، وحتى الأحزاب التى تم الترخيص لها فهى تعانى من قيود شديدة فى إمكانية تحركها خارج مقراتها الحزبية ، ومن تدخلات تصل لمرحلة التجميد والحل[٢٩] ، ناهيك عن ما يصاحب عمليات الانتخابات البرلمانية من أشكال سافرة للتدخل والتأثير[٢٩] ، وهو ما جعل فى النهاية نسبة المشاركة فى الانتخابات البرلمانية الأخيرة عام ٢٠٠٠م لا تتجاوز ٢٧,٥٪[٣١] من المقيدين فى جداول القيد الانتخابى ، وهى نسبة سوف تزداد ضآلة إذا نسبت إلى من هم فى سن الانتخاب ، وهو ما يعبر بوضوح عن تدنى مستوى المشاركة السياسية ومستوى تآكل الشرعية التى يتمتع بها النظام السياسي.

هذه الوضعية والتى تحتوى على الكثير من التفاصيل التى تجعل ممارسة العمل السياسى عملية محفوفة بالمخاطر واللا جدوى تثير الكثير من التساؤلات عن حقوق المواطنة بالنسبة لمن ينتمون إلى التيارات السياسية المحجوب عنها الشرعية ، أو أعضاء الأحزاب المحرومين من حرية الحركة السياسية ، وبالإجمال من اضطروا للانسحاب وعدم المشاركة فى الانتخابات العامة على اختلافها بالترشيح أو التصويت لشكوتهم من تزييف إرادتهم ، التساؤل على وجه العموم عن حقوقهم فى المشاركة السياسية وهى فى القلب من حقوق المواطنة.

٣- شهدت مصر ومنذ أوائل السبعينيات فى إطار التحولات الاقتصادية والسياسية والاجتماعية التى شهدتها تلك الحقبة بداية عودة وصعود تيارات الإسلام السياسى باتجاهاته

المختلفة ، نتيجة تزايد لجوء النظام السياسى لتوظيف الدين فى محاولة دعم شرعيته السياسية فى صراعه مع قوى اليسار والناصرية ، وهى العملية التى بدأت باعتبار الشريعة الإسلامية المصدر الأساسى للتشريع ، والبدء فى حوارات شارك فيها رئيس الجمهورية بشخصه مع قيادات الإخوان[٣٢]، ووصلت إلى حد تقديم الدعم لجماعات الإسلام السياسى فى الجامعة ، وانتهت باحتدام الصراع بين الدولة وجماعات الإسلام السياسى التى أصبحت منافسا له ثقله ينفى الشرعية الدينية عن النظام ويحتكرها لنفسه ، وهو ما دفع النظام السياسى إلى المزايدة على شعارات الحركة الإسلامية التى وصل الصراع مع بعض فصائلها إلى مستوى الصراع المسلح[٣٣] ، وتزامن مع نهج النظام السياسى فى هذا المجال طوفان الهجرة إلى بلاد النفط التى تبلورت فيها معالم نوع جديد وخاص من الإسلام القائم على الحفاظ على العلاقات الاجتماعية القائمة فى هذه البلدان ، وهو إسلام يركز على أداء الشعائر والتمسك بسنة الرسول بغض النظر عن المضمون السلوكى والأخلاقى والاجتماعى الكامن وراءها ، ومما لا شك فيه أن طوفان الهجرة الذى شمل الملايين من المصريين قد ساهم بدوره فى رواج هذا النمط من الإسلام مع رواج السلع المعمرة والفاخرة التى استوردها العاملون بتلك البلدان ، ومع تزايد الأزمات الاجتماعية التى يمر بها المجتمع المصرى وتدهور الأوضاع المعيشية لقطاعات كبيرة من السكان بدأت لديهم رحلة البحث عن بديل يخرجهم من واقع البؤس الاجتماعى الذى يعانون وطأته ، وكان للشعارات العامة والغامضة التى رفعتها جماعات الإسلام السياسى مثل" الإسلام هو الحل" أثرها فى مداعبة آمال جزء كبير من السكان خاصة بعد ما جنته من إخفاقات وهزائم مع التجارب التنموية التى لا تستمد إطارها المرجعى من الدين ، ساهمت هذه العوامل وغيرها على امتداد السبعينيات وحتى الآن فى خلق مناخ عام فى المجتمع وصل بالشعارات العامة التى تطرحها فصائل الحركة الإسلامية مثل "مصر بلد إسلامي" ، "الإسلام هو الحل" ، "تطبيق الشريعة الإسلامية" ، "إصلاح الدنيا بالدين" إلى حالة من الجاذبية والانتشار ، وهو ما ساهم فى وجود فئات واسعة من المناصرين لتيارات الحركة الإسلامية والداعين لأفكارها بصرف النظر عن ارتباطهم المباشر بتنظيمات الحركة الإسلامية من عدمه ، فإذا أضفنا لهذا أيضاً سعى مختلف تيارات الإسلام السياسى إلى خلق حالة من التمايز بالدين الإسلامى والاستعلاء به[٣٤] ، وما طرح من ضرورة تطبيق الشريعة وإقامة دولتهم ذات المرجعية الدينية يمكن تفهم مدى اتساع وتأثير المناخ الطائفى الذى تحول إلى ممارسات عملية واسعة الانتشار[٣٥] ، والذى حول حرية العقيدة والإيمان الدينى لأقباط مصر إلى كابوس و مشكلة حقيقية أخذت فى

التصاعد مع بداية السبعينيات بحادثة الخانكة فى عام ١٩٧٢م ، والتى دشنت بداية انفجار مشكلات وهموم الأقباط التى شكل تراكمها وتصاعدها انتهاكا حقيقيا لحقوقهم كمواطنين[٣٦] ، خاصة قضية حرية الاعتقاد بدون أى أشكال من التقييد ، والمساواة فى تقلد الوظائف العامة ، والتهميش السياسى والذى يدفع للتساؤل عن مدى تمتع ما يقرب من ١٠ ملايين مصرى من الأقباط بحقوق المواطنة الكاملة ؟.

٤- لم يقتصر الأثر السلبى لصعود تيارات الإسلام السياسى ولجوء النظام السياسى للمزايدة الدينية عليها على تصاعد حدة الاحتقان الطائفى ، ولكن برز معها مشكلة أخرى مرتبطة بحرية التفكير والإبداع ، حيث لجأت تيارات الإسلام السياسى إلى فرض نوع من السطوة الفكرية والثقافية على المجتمع عبر مطاردة الأفكار والأعمال الإبداعية (من اجتهادات فكرية/ أعمال سينمائية/ أعمال روائية/ قصائد شعرية ، بل وصل الأمر إلى صور التماثيل والمنحوتات) واتهامها بخروجها على المبادئ الدينية ، بل وإنكار ما هو معلوم من الدين بالضرورة ، وبالتالى الكفر فى بعض الأحيان ، وخروجها على قيم المجتمع المسلم وأخلاقه والدعوة إلى الابتذال والعرى والانحلال الخلقى ، وأنها أداة الغرب لطمس ثقافة وهوية الأمة ، واستخدم العديد من رموز ونشطاء حركة الإسلام السياسى ساحات القضاء عبر رفع قضايا الحسبة ، أو الضغط على المؤسسات الرقابية الرسمية التى أصبحت مواقفها أكثر محافظة (تارة بتأثير جو التراجع العام فى مناخ الحريات وسيادة ثقافة التدين ، وتارة بهدف عدم إثارة التيارات الإسلامية ، أو بهدف المزايدة عليها) ، أو دعوة المؤسسات الدينية كالأزهر ومجمع البحوث الإسلامية للتدخل ، إخراج المظاهرات الطلابية والتحريض عبر الصحف والمجلات المرتبطة بالحركة الإسلامية ، نهاية بالتهديد المباشر والقتل[٣٧] ، **وقد فجر هذا الواقع واحتدامه على مدار ربع القرن الماضى مرة أخرى قضية الحريات ليس فقط فى جانبها المتعلق بالحريات السياسية ، ولكن أيضاً حرية التفكير والتعبير والإبداع ، وهى القضية التى احتشد وراءها مئات من المثقفين والمفكرين والمبدعين ، والتى أصبحت بما لهم من ثقل فى الساحة الثقافية والفكرية قضية مثارة وبإلحاح ، وأصبح التساؤل عن الحق فى حرية التفكير والتعبير والإبداع كأحد أهم حقوق المواطنة أحد الأسئلة التى تحتل جدول أعمال الحوار والصراع فى المجتمع المصري.**

٥- على الرغم من تمتع المرأة المصرية بكثير من الحقوق المدنية والسياسية ، إلا أنه لا يمكن القول بأنها حصلت على حقوق المساواة الكاملة مع الرجل ، خاصة ما يتعلق بحقوقها السياسية والمدنية[٣٨] ، وهى الوضعية التى يضاعف من آثارها السلبية الثقافة السائدة والتى

تضرب بجذورها فى التاريخ الاجتماعى المصرى ، والتى ما زالت تهمش المرأة وتضعها فى مرتبة تالية للرجل ، وهو ما انعكس بشكل عام وسلبى على مجمل أوضاع النساء المصريات الاقتصادية والاجتماعية والسياسية ، خاصة فى الريف ، ونساء المناطق الفقيرة فى الحضر ، ودفع بالمشكلات النوعية للمرأة بالظهور وبقوة على ساحة الجدل أو الحوار المجتمعى ، وهو ما ساعد عليه:

- تصاعد الخطاب الإسلامى المحافظ ، الذى يراها فى مرتبة أدنى من الرجل أو تالية له ، والمطالب بعودة المرأة للمنزل ، والتعامل معها بصفتها مصدرا للفتنة والشرور يجب فرض مزيد من القيود على ملابسها وتحركاتها وسلوكياتها.
- الهجمة التى نالت كثيرا من الحقوق الاجتماعية خاصة فى قوانين العمل الجديدة ، والتى شكلت فى بعض بنودها تراجعا واضحا عن كثير من المكتسبات الاجتماعية التى حصلت عليها المرأة.
- تصاعد التحركات العالمية المنادية بحقوق المرأة ، وانتقال صداها بقوة فى مصر تحت تأثير التطور الهائل فى وسائل الاتصال من جهة ، واهتمام العديد من المنظمات الدولية بدعم الجهود الرامية لإلغاء كافة أشكال التمييز ضد المرأة[٣٩] ، ودعم الأنشطة الهادفة لذات الغرض.

وبالتالى أصبحت حقوقًا المواطنة المنقوصة والتى تهم ما يقرب من نصف سكان المجتمع المصرى من النساء كقضية ذات أبعاد قانونية وثقافية واجتماعية ، أحد جوانب الحوار المجتمعى حول إشكاليات المواطنة فى مصر.

٦- شكل الصراع الدامى بين النظام السياسى وتيارات العنف الإسلامى طوال حقبة التسعينيات ملمحا آخر ألقى بظلاله الكئيبة على قضية حقوق المواطن فى ظل تصاعد وتيرة العنف التى راح ضحيتها الكثير من الأبرياء[٤٠] ، ومع استمرار العمل بقانون الطوارئ ولجوء الدولة للحلول الأمنية كأداة رئيسية فى محاولتها لتكسير بنية منظمات العنف الإسلامى اتسع نطاق حملات الاشتباه والاعتقال والإحالة للمحاكمات العسكرية ، وهى الحملات التى صاحبها العديد من الانتهاكات وعمليات التعذيب واسعة النطاق وانتهاك لحرمات الجسد فى أبشع صورها ، والتى لم تخلف فقط مئات السنين بأحكام السجن أو العشرات من حالات الإعدام التى طالت المئات من أعضاء منظمات العنف الإسلامي[٤١] ، والتى انتهك فيها حقهم كمواطنين فى التقاضى أمام قاضيهم الطبيعى بإحالتهم إلى المحاكم العسكرية ،

ولكنها خلفت أيضاً آلاف المعتقلين الذين لم ولن تتم إحالتهم للمحاكمة والذين تجاوزت سنوات اعتقال المئات منهم السبع والثمانى سنوات ، والذين حصلوا على أحكام من المحاكم المختصة بإنهاء سنوات اعتقالهم[٤٢] ولكن قامت وزارة الداخلية بالالتفاف حولها بإصدار أوامر اعتقال جديدة لهم دون الإفراج عنهم ، ناهيك عن الأوضاع البائسة التى يحيا فى ظلها هؤلاء المعتقلون والتى أودت بحياة الكثير منهم داخل السجون أو أصابتهم بعشرات الأمراض المزمنة التى حولت الكثير من هذا الشباب المعتقل إلى مقعدين ومعاقين ، **هؤلاء الذين عذبوا أو الذين لم يتمتعوا بحقهم فى اللجوء إلى قاضيهم الطبيعى ، وغيرهم من الآلاف الذين ما زالوا قابعين خلف جدران المعتقلات يطرحون أيضاً وبإلحاح قضية الحقوق المدنية والقانونية للمواطنين ، وكيف يمكن أن تنتهك من المؤسسات الرسمية فى خرق واضح للقانون المفترض أن تطبقه دون أدنى خشية من محاسبة ؟!.**

كانت تلك هى أبرز العوامل التى تفاعلت مع بعضها البعض ومع غيرها من العوامل وطرحت فى تصاعد قضية المواطنة الكاملة وبإلحاح على جدول أعمال الحوار المجتمعى والفعل السياسى طوال العقود الثلاثة الماضية ، متجاوزة الفهم التقليدى الذى يربط فقط قضية المواطنة بأوضاع الأقباط ، وطرحت فهما أكثر تركيبًا وتعقيدًا عن الفهم السائد يشير إلى أن قضية المواطنة وانتهاكها هى قضية يعانى منها الجانب الأعظم من المصريين بأشكال مختلفة وبمستويات متعددة.

ثالثاً : منظمات المجتمع المدنى

تصف بعض التعريفات المجتمع المدنى بأنه "الساحة التى تدور فيها التفاعلات الاجتماعية العامة التى لا تتعلق مباشرة بالربح أو بالصراع على السلطة السياسية أو السيطرة على السلطة التنفيذية ، وهو ما يعنى أن المجتمع المدنى ينشط ويتطور طبقا لمنطق وديناميكية تختلف جذريا عن تلك التى تتحكم فى السوق ، أو تلك التى تتعلق بالممارسة المباشرة للسلطة السياسية"[٤٣] ، وهذا التحديد لساحة المجتمع المدنى التى تجد تجلياتها فى قيم ثقافية وأبنية مؤسسية وفاعليات اجتماعية ذات طابع مميز[٤٤] لا يجعلها بعيدة أو منفصلة عن ساحات الصراع الاجتماعى التى تحتشد فيها مختلف الفئات الاجتماعية سواء السائدة أو الساعية لإعادة اقتسام الثروة والسلطة ، وهو ما يعنى أن مؤسسات المجتمع المدنى تعد من الناحية الإجرائية بمثابة البنية التحتية التى تمارس من خلالها أشكال أخرى من الصراع ، أشكال أقل عنفا وقمعا بين الفئات الاجتماعية المتصارعة ، والتى تحاول توظيف هذه المؤسسات لبناء

ونشر نفوذها الفكرى عبر اللجوء لممارسات وأولويات بديلة لتلك التى يتبناها النظام السياسى القائم كجزء من معركة الصراع ذات الطابع التراكمى ، التى قد تحدث نقلة كيفية للمجتمع عند لحظة تاريخية مواتية ، بهذا المنظور يمكن فهم الدور الذى تلعبه العشرات من منظمات المجتمع المدنى فى المجتمع المصرى فى تناولها لقضية المواطنة ، وتركيز اهتمامها على أحد الجوانب التى تحققها أو تستكملها.

رابعاً : منظمات المجتمع المدنى وحقوق المواطنة ... زوايا التناول ووسائل العمل

إذا كانت هناك العديد من منظمات المجتمع المدنى قد أبدت اهتماماً واضحاً بحقوق المواطنة على تعددها ، فسوف نلاحظ تباين مجالات هذه الاهتمامات بين منظمة وأخرى ، وهو ما تعكسه أهداف المنظمة المدنية كما تشير إليه وثائقها الرسمية ومجمل أنشطتها الفعلية ، وسوف نلاحظ أيضاً أن تلك الأولويات تتأثر فى الغالب بالأصول الدينية ، و الثقافية ، والسياسية ، والاجتماعية ، بل وحتى النوع الذى ينحدر منه أو ينتمى إليه من قاموا بتأسيس هذه المنظمة أو من ينشطون فى إطارها ، وهى نفس المجالات التى يمكن الاستناد إليها فى وضع معايير تحكمية تميز بين أبناء الوطن فى الحقوق الاجتماعية والاقتصادية ، أو المدنية والسياسية ، أو الحقوق الثقافية وتنتقص من مواطنتهم الكاملة ، والمنظمات التى نتناولها هنا فى أساسها منظمات ذات طابع دفاعى ، و لا تعمل بشكل مباشر فى مجال التنمية أو الرعاية الاجتماعية ، وهى بهذا تمثل الجيل الثالث من المنظمات الأهلية فى المجتمع المصرى والذى يرجع ظهورها إلى عام ١٨٢١م عندما تأسست الجمعية اليونانية بالإسكندرية[٤٥] ، حيث ارتبط ظهور هذا الجيل من المنظمات بالعديد من العوامل لعل أهمها:

١ - مساحة الحرية المحدودة التى أتاحها الانتقال لنظام التعددية السياسية المقيدة ، والتحول لاقتصاديات السوق ، وما فرضه من ضرورة وجود هامش لاستقلالية الجماهير فى تنظيم مبادرتها وأنشطتها الاجتماعية حتى يتواءم هذا مع الشعارات الديمقراطية التى يطرحها النظام السياسى من جهة ، ولامتصاص التوترات الاجتماعية الناتجة عن الضغوط الاقتصادية والاجتماعية من جهة أخرى ، خاصة مع تعاظم دور المنظمات الأهلية فى مجال خدمات التنمية الاجتماعية[٤٦].

٢ - القيود الشديدة التى عانت منها الحياة الحزبية ، خاصة ما يتعلق بتأسيس أحزاب جديدة[٤٧] ، والقيود المفروضة على حركة الأحزاب التى تأسست ، والهجوم الكاسح الذى تتعرض له أحزاب المعارضة فى أعقاب كل توتر اجتماعي[٤٨] ، والذى أدى

لانسحاب الكثير من عضويتها من مجال العمل السياسى ، ولجوء الكثير من نشطاء الحركة السياسية إلى العمل من خلال منظمات المجتمع المدنى ، كأطر يكون العمل بها أقل مخاطرة وتصادما مع الدولة[٤٩] من جهة ، أو لعدم تعبير الأحزاب القائمة بالفعل عنهم من جهة أخرى.

٣ - تزايد التيار الدولى الداعم لحقوق الإنسان والديمقراطية خاصة مع سقوط دول المنظومة الاشتراكية ، وانهيار سوق برلين ، وهو ما شكل رافداً هاماً من الدعم المادى والمعنوى لمنظمات المجتمع المدنى ذات الطابع الدفاعي.

٤ - تصاعد دور ونفوذ التيار الإسلامى الذى فرض على ساحة الجدل السياسى قضايا شديدة الارتباط بحقوق المواطن مثل حقوق الأقباط ، ووضع المرأة ، وحرية التفكير والإبداع.

٥ - تصاعد الصدام بين الدولة والحركة الإسلامية لحد الاقتتال المسلح ، وبروز اليد الخشنة للدولة مع تفضيلها للحلول الأمنية ، وهو ما وسع الانتهاكات الصارخة للحقوق المدنية والسياسية التى طالت حتى المعارضين من غير التيار الإسلامى[٥٠].

ساهمت هذه العوامل وغيرها فى ظهور الجيل الثالث من المنظمات الأهلية ذات الطابع الدفاعى منذ منتصف الثمانينيات ، والتى سوف نسعى للتعرف على الزوايا أو الجوانب التى تعاملت من خلالها مع قضية المواطنة ، واستراتيجيات هذا التعامل من خلال القراءة السريعة لإنتاجها الموثق ، أو لأهداف مشروعاتها الميدانية التى تعاملت مع ذات القضية ، والتى سوف نعرض فى الجدول التالى خريطة لأبرزها مرتبة حسب تاريخ التأسيس:

جدول (١)

اسم المنظمة وتاريخ التأسيس	الوضع القانوني	الأهداف أو الأغراض	الوسائل
١ - مركز دراسات المرأة الجديدة (١٩٨٤).	شركة مدنية ، وسجلت كمؤسسة خاصة فى٢٠٠٣ بحكم قضائى بعد رفض وزارة الشئون الاجتماعية إشهارها .	- السعى لضمان الحق غير المشروط للمرأة فى الاستقلال والمساواة والعدالة الاجتماعية. - تعبئة النساء حول قضايا المرأة ، وتمكينهم من بناء رأى عام يدافع عن حقوقهم.	- إعداد الدراسات والأبحاث والنشرات. - المشاركة فى الحملات الوطنية والدولية المتعلقة بحقوق المرأة.
٢- المنظمة المصرية لحقوق الإنسان (١٩٨٥).	لم يتم الموافقة على تسجيلها كجمعية	- الدعوة لاحترام حقوق الإنسان وحرياته الأساسية.	- تقديم المساعدة القانونية. - إصدار التقارير السنوية عن

	أهلية إلا فى عام ٢٠٠٣.	-رفع وعى المواطن بحقوقه المشروعة.	حالة حقوق الإنسان. -إصدار بلاغات صحفية تتضامن مع الأحداث الجارية.
٣- مركز البحوث العربية للدراسات العربية والأفريقية والتوثيق (١٩٨٧).	شركة مدنية.	- البحث والتوثيق حول البدائل الممكنة للأوضاع والسياسات الراهنة من أجل مجتمع أفضل على طريق التقدم والتنمية بالمشاركة الشعبية. إضاءة طريق المعرفة أمام المجتمعات المحلية والجماعة الثقافية.	تشكيل مجموعات بحثية من الأكاديميين والمهنيين ونشطاء المؤسسات الأهلية. مشروعات بحثية. تنظيم ندوات ومؤتمرات. توثيق التاريخ للوطنى والتطورات السياسية. الترجمة للموضوعات التى تهم المركز.
٤- رابطة المرأة العربية (١٩٨٧).	جمعية أهلية.	تضامن النساء الأكثر حظاً فى الحياة مع من هن أقل حظاً. تحقيق التوازن بين واجبات المرأة وحقوقها..	تحريك المجتمع لإتاحة الفرصة أمام المرأة لتولى المناصب الهامة المحجوبة. التدريب والتثقيف بهدف تحسين أوضاع المرأة الاقتصادية. إقامة والمشاركة فى اللقاءات والندوات والمؤتمرات المحلية والدولية. مراجعة واستخلاص البحوث والدراسات الخاصة بالمرأة.
٥- مركز ابن خلدون للدراسات الإنمائية (١٩٨٨).	شركة مدنية تعرض للغلق منذ عام ٢٠٠٠ ، وإلقاء القبض على مؤسسه ومديره د. سعد الدين إبراهيم ، أعيد افتتاحه فى نهاية عام ٢٠٠٣.	تفعيل دور البحوث ودراسات العلوم الاجتماعية فى بلورة السياسات العامة. الدعوة لتطبيق نتائجها من خلال الجماعات ذات التأثير فى صنع القرار.	برنامج المجتمع المدنى والتحول الديمقراطي. برنامج الملل والنحل. برنامج المرأة. برنامج الحركات الدينية. و التى تستخدم التقارير/ الندوات / الدراسات/ النشرة.
٦- مركز الدراسات والمعلومات القانونية لحقوق الإنسان (١٩٩١).	شركة مدنية للمحاماة ، وسجل كجمعية أهلية فى عام ٢٠٠٣ تحت اسم الجمعية الوطنية لحقوق الإنسان والتنمية البشرية.	تأكيد احترام وسيادة القانون ومبادئ حقوق الإنسان. -دراسة القوانين التى تتعارض مع المواثيق الدولية لحقوق الإنسان.	مركز معلومات. مكتبة متخصصة. برامج تدريب و إنتاج مواد تعليمية. ندوات ومؤتمرات. إصدار دراسات وأبحاث.
٧- دار الخدمات النقابية (١٩٩١).	شركة مدنية	بلورة الخبرات النقابية والكفاح العمالي. - إحياء الفكرة النقابية وحشد العمال حولها ، وإعادة الثقة فيها.	ندوات وحلقات نقاش/ وتبادل خبرات. أبحاث وكتب وأوراق / وتوثيق للحركة لتاريخ وكفاح الحركة العمالية. دورات تدريبية على العمل النقابي.

			مساعدة قانونية فيما يخص علاقات العمل والحرية النقابية. تقديم استشارات قانونية. مكتبة متخصصة وأرشيف صحفي.
٨- مركز العلاج والتأهيل النفسي لضحايا التعذيب (النديم) (١٩٩٣).	شركة مدنية.	التأهيل النفسي لضحايا العنف والتعذيب. توثيق وجمع المعلومات حول ظاهرة العنف والتعذيب. تأهيل المهتمين بالعمل في مجال مكافحة العنف.	مساعدة وفحوص طبية. مساعدة قانونية. المشاركة في حملات مناهضة العنف.
٩- المركز القبطي للدراسات الاجتماعية (١٩٩٤).	مؤسسة تعمل في إطار الكنيسة الأرثوذكسية تحت مظلة أسقفية الخدمات.	دراسة الواقع المصري المعاصر لتنميته. حصر وتحديد عوامل التخلف لتجاوزها. إبراز المقومات الحضارية للأقباط ومساهمتهم الفاعلة في بناء المجتمع. - الاهتمام بالدراسات المستقبلية.	وحدة مواطنة. وحدة قضايا مجتمعية معاصرة. وحدة توثيق ونشر. والتي يقوم نشاطها على الندوات / برامج التدريب / ورش العمل / إصدار الملفات والأبحاث والدراسات.
١٠- مركز المساعدة القانونية لحقوق الإنسان (١٩٩٤).	شركة مدنية انقسمت بعد وفاة مؤسسها الأستاذ هشام مبارك في عام ١٩٩٩ لمركز هشام مبارك للمساعدة القانونية، وجمعية المساعدة القانونية التي تم تسجيلها كجمعية أهلية عام ٩٩.	التصدي لانتهاكات حقوق الإنسان. التوعية بالحقوق القانونية.	تقديم الاستشارات والمساعدة القانونية. إعداد الدراسات القانونية. إصدار المطبوعات للتوعية القانونية. مكتبة متخصصة. توثيق المعلومات والأحكام القضائية.
١١- مركز قضايا المرأة المصرية (١٩٩٥).	شركة مدنية	- رفع الوعي القانوني للمرأة.	- المساعدة القانونية أمام المحاكم. - بحوث ودراسات ومنشورات خاصة بحقوق المرأة. - فصول محو أمية.
١٢- مركز الأرض لحقوق الإنسان (١٩٩٦).	شركة مدنية، تقدمت بطلب التأسيس كمؤسسة خاصة في عام ٢٠٠٣، لكن وزارة الشئون رفضت الطلب، ومازال الأمر معروضاً على القضاء.	الدفاع القانوني عن كافة الانتهاكات التي تقع للعمال الزراعيين والمؤقتين. مكافحة كافة أشكال التمييز والاضطهاد التي يتعرض لها الفلاحون والعمال الزراعيون والأطفال والنساء العاملون بالقرية المصرية.	رصد الانتهاكات. إصدار التقارير والدراسات. تقديم المساعدة القانونية. نشرة غير دورية تهتم بأوضاع الفلاحين في القرية المصرية.

١٣- جماعة تنمية الديمقراطية (١٩٩٦).	شركة مدنية، تم تصفيتها بقرار من مؤسسيها فى عام ٢٠٠٠.	- تحسين البنية التشريعية لدعم التطور الديمقراطي. - توسيع قاعدة المشاركة بجعل المواطنين أكثر وعياً بحقوقهم.	- الطعن بعدم دستورية بعض القوانين. - المساعدة القانونية. - دورات تدريب. - حملات توعية. - نشر تقارير وأعمال رصد وبحوث ميدانية. -قياس اتجاهات الرأى العام.
١٤- المركز المصرى لحقوق المرأة (١٩٩٦).	شركة مدنية.	- تنمية حق المرأة فى المشاركة السياسية. - رصد الانتهاكات والقوانين التى تقيد حقوق المرأة، وتتناقض مع الدستور، أو المواثيق الدولية.	- حملات توعية. - إصدار نشرات وبحوث ميدانية وتقارير. - تقديم مساعدة قانونية.
١٥-مركز حقوق الإنسان لمساعدة السجناء (١٩٩٧).	شركة مدنية وحصلت على التسجيل كجمعية أهلية فى ٢٠٠٣م.	الرقى بالنظم العقابية بما يتفق وحقوق الإنسان. الرقى بالوعى القانونى لدى المواطنين والعاملين فى المؤسسات العقابية.	- تقارير رصد أوضاع السجون والمحتجزين. - مساعدة قانونية للسجناء والمحتجزين. - بعثات تقصى حقائق. - كتيبات تعرف بحقوق السجين أو المعتقل.

بيانات الجدول جمعت بمعرفة الباحث ومن مصادر مختلفة أهمها مطبوعات هذه الهيئات

وعلى الرغم من تعدد الزوايا التى تناولت بها كل من هذه المنظمات قضية المواطنة من خلال مجمل أنشطتها، إلا أن تحليل مضمون وأهداف هذه الأنشطة يشير إلى تركيزها على إحدى مشكلات أو حقوق المواطنة، والتى قد تستهدف فئة واحدة من المصريين، وهو فى النهاية الاهتمام الذى شكل محور أنشطتها، وإن كان هذا لا ينفى أنها قد تعاملت مع الجوانب، أو المشكلات الأخرى المرتبطة بحقوق المواطنة والتى قد تعنى نفس الفئة من المصريين أو غيرها وإن كان بدرجة أقل؛ وذلك كما يشير الجدول التالي:

جدول (٢)

مجال الاهتمام والنشاط الرئيسي	اسم المنظمة	الفئة المستهدفة بالنشاط
الحقوق الاقتصادية والاجتماعية.	- دار الخدمات النقابية.	العمال.
	- مركز البحوث العربية للدراسات العربية والأفريقية والتوثيق.	العمال / الفلاحون / الطبقات الفقيرة بشكل عام.
	- مركز الأرض لحقوق الإنسان.	الفلاحون.
الحقوق السياسية والمدنية (المشاركة السياسية / حرية التفكير والإبداع/ حرية التنظيم / الحقوق	- المنظمة المصرية لحقوق الإنسان.	المصريون على وجه العموم خاصة نشطاء العمل السياسى والعام.

القانونية / الحماية من التعذيب والانتهاك الجسدي).	- مركز المساعدة القانونية.	المصريون على وجه العموم خاصة نشطاء العمل السياسي والعام.
	- مركز الدراسات والمعلومات القانونية لحقوق الإنسان. (أبدى المركز أيضاً قدراً من الاهتمام بحقوق المرأة/ حقوق الأقباط)	المصريون على وجه العموم خاصة المثقفون والمبدعون
	- جماعة تنمية الديمقراطية.	المصريون الذين ليس لديهم اهتمام بالمشاركة السياسية.
	- مركز العلاج والتأهيل النفسي لضحايا التعذيب (النديم). (أبدى المركز أيضاً اهتماماً واضحاً بحقوق المرأة)	ضحايا العنف والتعذيب.
حقوق المرأة ومكافحة كافة أشكال التمييز ضدها.	- رابطة المرأة العربية.	النساء
	- مركز قضايا المرأة المصرية.	النساء
	- المركز المصري لحقوق المرأة.	النساء
	- مركز دراسات المرأة الجديدة.	النساء
حقوق المواطنة الكاملة للأقباط.	- مركز ابن خلدون للدراسات الإنمائية. (أبدى المركز أيضاً اهتماماً بالحقوق الديمقراطية والمشاركة السياسية)	الأقباط
	- المركز القبطي للدراسات الاجتماعية (أبدى المركز اهتماماً بقضايا المشاركة السياسية وحقوق المرأة)	الأقباط

مستخرج من بيانات و إصدارات هذه المنظمات بمعرفة الباحث

وقد تنوعت الوسائل والأدوات التى استخدمتها هذه المنظمات فى تعاملها الدفاعى عن حقوق المواطنة وهى الأدوات التى اشتملت على:

١ - إصدار صحف أو مجلات غير دورية مثل :

جدول (٣)

الجريدة أو المجلة	المنظمة التى تصدرها
المرأة الجديدة (كتاب غير دوري).	مركز دراسات المرأة الجديدة.
حقوق الإنسان (نشرة غير دورية).	المنظمة المصرية لحقوق الإنسان.
هى (نشرة إخبارية).	رابطة المرأة العربية.
المجتمع المدنى (نشرة غير دورية).	مركز ابن خلدون للدراسات الإنمائية.
- حقوق الناس (جريدة غير دورية). - حقوق الناس / حقوق المرأة (جريدة غير دورية).	الجمعية الوطنية لحقوق الإنسان والتنمية البشرية.
سلسلة الحقوق الاقتصادية والاجتماعية (غير دورية).	مركز الأرض لحقوق الإنسان.

وهى نشرات ومجلات أو جرائد لا تركز فقط على نشاط المنظمة بمقدار تركيزها على القضايا التى تدافع عنها ، لدعم خطاب المنظمة الداعى للدفاع عن حق من حقوق المواطنة ، أو فئة من المواطنين يتعرضون لانتهاك أحد حقوقهم ، وهو الخطاب الذى بجانب تقديمه قدراً من المعلومات القانونية والسياسية والتاريخية -بهدف التوعية بالقضايا التى يتبناها- حاول أيضاً من خلال النقد الحاد لممارسات انتهاك حقوق المواطنة إحداث نوع من التعبئة الجماهيرية فى مواجهة مرتكبى هذه الانتهاكات.

٢ - إصدار التقارير السنوية مثل :

جدول (٤)

المنظمة	التقارير	
المنظمة المصرية لحقوق الإنسان.	- حالة حقوق الإنسان فى مصر.	يرصد مجمل الانتهاكات فى الحقوق المدنية والسياسية فى مصر.
مركز ابن خلدون للدراسات الإنمائية.	- تقرير المجتمع المدنى والتحول الديمقراطي.	يرصد التحولات الديمقراطية فى مصر والعالم العربى والعوائق التى تواجهها.
	- تقرير الملل والنحل والأعراق.	يرصد تطور أوضاع الأقليات فى مصر والوطن العربى ، والانتهاكات التى يتعرضون لها.
مركز حقوق الإنسان لمساعدة السجناء.	- أوضاع المحتجزين وأماكن الاحتجاز فى مصر.	يرصد أوضاع المعتقلين والمسجونين بشكل عام ، والانتهاكات التى يتعرضون لها.
مركز الأرض لحقوق الإنسان.	أحوال الفلاحين فى ريف مصر من ٩٨/ ٢٠٠٠م	أوضاع الفلاحين والانتهاكات التى تعرضوا لها خاصة مع بدء تنفيذ القانون الجديد للإيجارات الزراعية.

وهى التقارير التى تعد بمثابة مرصد يوثق لانتهاكات حقوق المواطنة التى تركز عليها هذه المنظمات ، ويعتبر تقرير "حالة حقوق الإنسان فى مصر" الصادر عن المنظمة المصرية لحقوق الإنسان أقدم هذه التقارير ، وأكثرها انتظاماً ، ويصدر منذ عام ١٩٩٢م. أما أكثرها شهرة وإثارة للجدل فهو تقرير الملل والنحل والأعراق (الذى يصدر عن مركز ابن خلدون) نظراً للمستوى العالى من المكاشفة التى يتعامل بها مع أوضاع الأقليات فى مصر والمنطقة العربية ، وصدر لأول مرة عام ١٩٩٣م تحت عنوان "هموم الأقليات" .

وتعد التقارير السنوية التى تصدر عن تلك المنظمات من أهم أدواتها فى رصد ومتابعة الانتهاكات المرتبطة بحقوق المواطنة من خلال:

- متابعة تطور التشريعات خاصة المرتبطة بالحقوق المدنية والسياسية .
- رصد وتسجيل الانتهاكات الموجهة للمواطنين.
- توثيق ردود الأفعال أو أشكال الرد والمواجهة على هذه الانتهاكات (سواء كانت فردية أو جماعية).

٣ - البيانات أو البلاغات الصحفية :

ارتبط إصدار البيانات أو البلاغات الصحفية فى الغالب الأعم بالأحداث الجارية ، وبوقائع الانتهاكات الضخمة ، أو التى تمس قطاعات واسعة من المواطنين ، خاصة الانتهاكات ذات الطابع المتكرر مثل:

- الإحالة للمحاكم العسكرية والقضاء الاستثنائي.
- أحداث العنف الطائفية واسعة النطاق.
- أعمال الترويع واحتجاز الرهائن التى تقوم بها أجهزة الأمن فى سياق مطاردتها للمتطرفين الإسلاميين.
- التضييق على حرية الاعتقاد والتفكير (مثل قضية نصر أبو زيد/ مصادرة بعض الكتب).
- الانتهاكات والتدخلات المرتبطة بالانتخابات التشريعية.
- تطبيق قانون حبس الصحفيين.
- انتهاك حق تكوين الجمعيات والنقابات (إصدار قانون جديد للجمعيات وتنظيم العمل الأهلى / حل بعض الجمعيات).
- التعذيب وسوء المعاملة بأقسام الشرطة.
- الاختفاء القسرى لبعض المعتقلين.
- مصادرة أو إغلاق بعض الصحف ، والتضييق على العمل الصحفى ؛ كما تم فى معركة القانون ٩٣لسنة ٩٥.
- اغتيال بعض المفكرين أو الاعتداء عليهم.
- اعتقال نشطاء حقوق الإنسان والتضييق عليهم.
- اعتراض جهات الأمن على المسيرات أو التجمعات السلمية.

ومن المهم الإشارة هنا إلى أن العديد من البيانات كانت تصدر فى سياق مؤتمرات صحفية يتم دعوة الصحافة المصرية والعالمية لها ؛ لمنحها مزيداً من قوة الضغط والتأثير ، وهناك أيضاً العديد من البيانات التى كانت تصدر موقعة من أكثر من هيئة ، خاصة فى الأحداث التى كانت تستدعى شكلاً من المواجهة الجماعية ، أو التى يتفق فيها موقف هذه المنظمات ، نموذج لهذا :

- بيان (تضامناً مع د. ابتهال يونس ، ود. نصر حامد أبو زيد) الصادر عن مركز دراسات وأبحاث المرأة الجديدة ، ومركز النديم لعلاج وتأهيل ضحايا العنف.
- بيان (طلب اجتماع عاجل مع رئيس الجمهورية لوضع برنامج للإصلاح السياسى ، ومع المفوض السامى لحقوق الإنسان بالأمم المتحدة) كرد فعل على إقرار قانون جديد للجمعيات الأهلية ، وقعته ٨ منظمات هى تنمية الديمقراطية/ مركز القاهرة/ المساعدة القانونية / مساعدة السجناء/ مركز الأرض/ مركز استقلال القضاء/ البرنامج العربى لنشطاء حقوق الإنسان / المنظمة المصرية لحقوق الإنسان.
- بيان (جبهة المثقفين) صدر فى أعقاب الحكم بالتفريق بين د. نصر حامد أبو زيد وزوجته ، والذى وقعه مركز الدراسات والمعلومات القانونية / المساعدة القانونية / اللجنة المصرية للدفاع عن حرية الفكر والاعتقاد / رابطة المثقفين المصريين / المنظمة المصرية لحقوق الإنسان / جمعية التنوير / جمعية الكاتبات المصريات.

٤ - تنظيم المؤتمرات والندوات وورش العمل

كانت المؤتمرات والندوات من أكثر أدوات هذه المنظمات استخداماً ؛ خاصة أنها تتيح للنخبة الثقافية - التى تهتم بالعمل العام - فرص التعبير الواسع عن رأيها ، أو إظهار تضامنها، والعديد من هذه المؤتمرات والندوات وورش العمل كان يتم توثيق ما قدم فيها (من أوراق أو مداخلات أو حوارات أو ما نتج عنها من توصيات) فى كتب مثل:

جدول (٥)

أعمال المؤتمر أو الندوة أو الورشة التى تحولت لكتاب	الموضوع	المنظمة التى أصدرته
المرأة والقانون والتنمية (١٩٩٥).	حقوق المرأة.	مركز دراسات المرأة الجديدة
الحركة النسائية العربية (١٩٩٣).	مواجهة تهميش المرأة.	مركز دراسات المرأة الجديدة
إرهاب الفكر وحرية الإبداع (١٩٩٥).	الحق فى حرية الفكر والإبداع.	مركز الدراسات والمعلومات القانونية لحقوق الإنسان.

تعليم الحق وحق التعليم (١٩٩٥).	حق المواطن فى التعليم.	مركز الدراسات والمعلومات القانونية لحقوق الإنسان.
حرية الإبداع وحقوق المبدعين (١٩٩٤).	حرية الإبداع والتفكير.	مركز الدراسات والمعلومات القانونية لحقوق الإنسان.
مركز الدراسات والمعلومات القانونية لحقوق الإنسان (١٩٩٣).	حقوق الإنسان بشكل عام.	مركز الدراسات والمعلومات القانونية لحقوق الإنسان.
حماية البيئة فى مصر (١٩٩٧).	الحق فى بيئة آمنة.	مركز الدراسات والمعلومات القانونية لحقوق الإنسان.
معركة حرية الصحافة (١٩٩٥).	القيود المفروضة على حرية التعبير والعمل الصحفي.	مركز المساعدة القانونية لحقوق الإنسان.
المسألة الفلاحية والزراعية فى مصر (١٩٩١).	الحقوق الاقتصادية والاجتماعية للفلاح المصرى	مركز البحوث العربية.
الحريات الفكرية والأكاديمية فى مصر .	حرية البحث العلمي.	مركز البحوث العربية.
المشكلة الطائفية فى مصر (١٩٨٨).	التمييز الطائفي.	مركز البحوث العربية.
المجتمع المدنى وسياسات الإفقار (٢٠٠٢).	دور المجتمع المدنى فى الدفاع عن الحقوق الاقتصادية والاجتماعية	مركز البحوث العربية.
الانتخابات البرلمانية فى مصر .	المشاركة السياسة والتدخل الإدارى فى حرية الانتخابات	مركز البحوث العربية.
حقيقة التعددية السياسية فى مصر .	المشاركة السياسية.	مركز البحوث العربية.
المواطنة	أوضاع الأقباط كمواطنين	مركز البحوث العربية.
المرأة والانتخابات البرلمانية قراءة للواقع واستشراف للمستقبل (٢٠٠٢)	المشاركة السياسية للمرأة	المركز المصرى لحقوق المرأة.
مشروع قانون تعديل إجراءات التقاضى فى مسائل الأحوال الشخصية (١٩٩٩).	الحقوق القانونية للمرأة	المركز المصرى لحقوق المرأة.
دور الأقباط فى الحياة العامة المصرية (١٩٩٦) (منشورة ضمن تقرير الملل والنحل والأعراق لعام ٩٧).	مشكلات التميز الدينى	مركز ابن خلدون للدراسات الإنمائية.
إعلان الأمم المتحدة لحقوق الأقليات وشعوب الوطن العربى والشرق الأوسط (١٩٩٤) ، والمعروفة بمؤتمر الأقليات ، منشورة ضمن تقرير الملل والنحل لعام (١٩٩٥).	مشكلات التميز الديني	مركز ابن خلدون للدراسات الإنمائية.
المرأة العربية والحياة العامة (١٩٩٦).	المشاركة السياسية للمرأة.	مركز ابن خلدون للدراسات الإنمائية.
دور القضاء فى دعم ثقافة المجتمع المدني.	دعم الحقوق المدنية.	مركز ابن خلدون للدراسات الإنمائية.
حقوق الإنسان فى مصر (٢٠٠٣).	الحقوق المدنية والسياسية.	مركز المساعدة القانونية لحقوق السجناء.

دور الإعلام فى دعم ثقافة المجتمع المدني.	حول ثقافة المواطنة.	مركز ابن خلدون للدراسات الإنمائية.
دور المؤسسات المهنية والأندية الفكرية فى دعم ثقافة المجتمع المدني.	حول ثقافة المواطنة.	مركز ابن خلدون للدراسات الإنمائية.
دور النقابات المهنية والعمالية العربية.	حرية تأسيس والاشتراك فى النقابات.	مركز ابن خلدون للدراسات الإنمائية.
صورة المرأة فى الإعلام (١٩٩٤).	الإعلام وتكريس الانتهاكات لحقوق المرأة.	مركز دراسات المرأة الجديدة .
المرأة العربية سنوات فى كرسى القضاء (٢٠٠٢).	حول حق المرأة فى تقلد كرسى القضاء.	رابطة المرأة العربية..
حرية الرأى والعقيدة قيود وإشكاليات.	حرية التعبير والإبداع.	المنظمة المصرية لحقوق الإنسان.
حقوق لا تتجزأ (١٩٩٤).	حقوق المواطنة لا تتجزأ.	المنظمة المصرية لحقوق الإنسان.

جمع بمعرفة الباحث من إصدارات هذه المنظمات

وما سبق يمثل مجرد عينة ، حيث من الصعب حصر الندوات أو المؤتمرات أو ورش العمل التى لم تطبع أعمالها ، أو حتى تلك التى وثقت بالفعل ، وذلك للضعف الشديد فى عمليات الأرشيف والتوثيق لدى كل منظمات المجتمع المدنى وهو ما يصعب مهمة البحث والدراسة على الباحثين.

٥ - إصدار المطبوعات الدعائية للتوعية

تعددت أشكال تلك المطبوعات من كروت ومطويات شارحة تتناول بشكل مختصر بعض الحقوق وكتالوجات لرسوم الكاريكاتير ، وكراسات صغيرة مزودة بالرسوم ؛ والتى كانت توزع ، على حد إشارة العديد من النشطاء فى هذه المنظمات ، على نطاق واسع كجزء من جهود التوعية العامة بالحقوق المدنية والسياسية للمواطن ، أو إحدى أدوات حملة متخصصة تركز على انتهاك محدد لحقوق المواطنة ؛ نموذج لهذا:

جدول (٦)

أنواع المطبوعات	الهدف	الجهة الصادرة
كتالوج لرسوم الكاريكاتير بعنوان "مولد يا دنيا/ التقرير الختامى لمولد الانتخابات ".	التدخل الإدارى فى حرية الانتخابات البرلمانية وعدم نزاهتها.	مركز الدراسات والمعلومات القانونية لحقوق الإنسان.
كتالوج لرسوم الكاريكاتير بعنوان"الريشة ضمير الوطن لن نغفر..لن ننسى ".	السكوت عن جرائم الحرب ضد الأسرى من المصريين فى الحروب الإسرائيلية.	مركز الدراسات والمعلومات القانونية لحقوق الإنسان.
نتيجة حائط لعام ٩٨مزودة بلوحات فنية لعدد من	دعم حرية الإبداع.	مركز الدراسات والمعلومات

كبار الفنانين المصريين.		القانونية لحقوق الإنسان.
كارت مزود برسم ميزان العدالة مقيد بقيد حديدى وتحته عبارة "المحامون المعتقلون تضامنوا معنا من أجلهم.	حملة تضامن مع المعتقلين من المحامين.	المنظمة المصرية لحقوق الإنسان.
سلسلة مطويات بعنوان "مفاهيم إنسانية".	تتناول كل مطوية أحد حقوق المواطنة بالشرح.	مركز الأرض لحقوق الإنسان.
سلسلة مطويات بعنوان " اعرف حقوقك".	تتناول كل مطوية أحد حقوق المواطنة بالشرح.	مركز المساعدة القانونية.
سلسلة مطويات بعنوان "ماذا تفعل ؟".	تتناول شرحاً للحقوق القانونية للمواطن ، وكيفية الدفاع عنها فى حالة انتهاكها.	مركز المساعدة القانونية.
مطوية رسوم شرحة وتعليقات بسيطة بعنوان"تعالى نتخب".	إرشادات انتخابية للنساء.	المركز المصرى لحقوق المرأة.
سلسلة بعنوان"أ..ب..قانون "كراسات صغيرة مزودة بالرسوم.	شرح حقوق المرأة فى حالات الزواج والطلاق والوصاية على الأبناء..	المركز المصرى لحقوق المرأة.
سلسلة مطويات شروح بسيطة ورسوم كاريكاتيرية بعنوان "بالانتخاب نبنى بلدنا".	إرشادات لكيفية القيد الانتخابى وأهمية المشاركة السياسية ؛ وهى من أدوات حملة لدعم المشاركة السياسة.	جماعة تنمية الديمقراطية.
نتيجة عام ٢٠٠٠ فى بطاقة صغيرة مزودة بأحد النصوص الدستورية التى تضمن حقوق المساواة/ أو المشاركة السياسة ، بالإضافة لرسم معبر وعبارات داعمة من الأغانى الشهيرة أو الشعر العامي.	دعم المشاركة السياسية.	مركز ابن خلدون للدراسات الإنمائية
سلسلة مطويات اعرف حقوقك (شرح مبسط لحقوق الزواج والخطبة).	توعية قانونية.	مركز قضايا المرأة المصرية.

جمع بمعرفة الباحث من إصدارات هذه المنظمات

٦ - إصدار الكتب أو الدراسات أو التقارير المتخصصة

كانت هذه الأداة هى الأخرى من الأدوات البارزة التى لجأت إليها منظمات المجتمع المدنى لإدارة حوار على الأقل بين النخبة الثقافية حول مشكلات المواطنة ، أو لدعم توجهات ورؤى المنظمة فى هذا المجال ، وقد صدرت فى هذا المجال العشرات من الكتب والتقارير التى غطت فى الغالب معظم الجوانب المرتبطة بحقوق المواطنة سواء كيف تناولتها المواثيق الدولية والتشريعات الوطنية ، أو رصد ومناقشة طبيعة الانتهاكات لهذه الحقوق فى

المجتمع المصرى ونقدها ومتابعة جذورها ، وأسبابها الثقافية والسياسية والقانونية والاقتصادية ، نهاية بوضع تصورات أو اجتهادات لتجاوز هذه الوضعية ، وسوف نحاول أيضاً فى الجدول التالى تقديم نماذج لأبرز هذه المطبوعات:

جدول (٧)

الكتاب أو التقرير	الموضوع الذى يناقشه	المنظمة التى أصدرته
أحكام القضاء المصرى وحقوق الإنسان (١٩٩٧).	توثيق للأحكام القضائية التى انتصرت للحقوق المدنية والسياسية للمواطن.	مركز الدراسات والمعلومات القانونية لحقوق الإنسان.
نساء بلا حقوق ورجال بلا قلوب (١٩٩٨).	العنف الواقع على المرأة.	مركز الدراسات والمعلومات القانونية لحقوق الإنسان.
المواطنة المنقوصة (١٩٩٥).	أوضاع تهميش المرأة فى مصر.	مركز الدراسات والمعلومات القانونية لحقوق الإنسان.
دفاعاً عن حق تكوين الجمعيات (١٩٩١).	نقد للقانون ٣٢ لسنة ٦٤ الذى يقيد حق تكوين المنظمات الأهلية.	مركز الدراسات والمعلومات القانونية لحقوق الإنسان.
دستورية حقوق الإنسان (١٩٩٣).	يشرح آلية اندماج المواثيق الدولية لحقوق الإنسان فى المنظومة القانونية المصرية.	مركز الدراسات والمعلومات القانونية لحقوق الإنسان.
التعليم وحقوق الإنسان فى مصر.	نقد لدور المؤسسة التعليمية فى دعم ثقافة المواطنة.	مركز الدراسات والمعلومات القانونية لحقوق الإنسان.
عالم بلا أغلال (١٩٩٦).	محاولة للبحث فى التاريخ الفرعونى عن جذور لمفاهيم حقوق الإنسان.	مركز الدراسات والمعلومات القانونية لحقوق الإنسان.
مصر القبطية (١٩٩٨).	محاولة لإلقاء الضوء على التاريخ القبطى ودور الأقباط فى بناء صرح الحضارة والثقافة المصرية.	مركز الدراسات والمعلومات القانونية لحقوق الإنسان.
المواطنة فى زمن العولمة (٢٠٠٢).	محاولة لدراسة وتأصيل مفهوم المواطنة فى ظل المتغيرات العالمية.	المركز القبطى للدراسات الاجتماعية.
مبدأ المواطنة.	تطور مفهوم المواطنة فى التاريخ المصرى المعاصر.	المركز القبطى للدراسات الاجتماعية.
المواطنة تاريخياً ، دستورياً ، فقهياً.	إلقاء الضوء وتقديم اجتهادات مصرية فى مفهوم المواطنة.	المركز القبطى للدراسات الاجتماعية.
المشاركة الوطنية فى العصر الحديث ، ج١.	إلقاء الدور على الدور الذى لعبه المواطنون الأقباط فى الحركة الوطنية المصرية.	المركز القبطى للدراسات الاجتماعية.
سلسلة الأقباط عبر العصور.	إلقاء الدور على الدور الذى لعبه المواطنون الأقباط فى التاريخ المصرى.	المركز القبطى للدراسات الاجتماعية.
مشاركة الشباب القبطى فى الحياة السياسية بين المحددات العامة والصعوبات الخاصة (كتيب / سلسلة أوراق دراسية).	المشاركة السياسية لشباب الأقباط.	المركز القبطى للدراسات الاجتماعية.
المرأة فى المسيحية نظرة أولية (كتيب/ سلسلة أوراق دراسية).	أوضاع حقوق المرأة فى الديانة المسيحية.	المركز القبطى للدراسات الاجتماعية.
قبل فوات الأوان ، دراسة ميدانية فى سبع دوائر انتخابية (١٩٩٧).	المشاركة السياسية.	جماعة تنمية الديمقراطية.
نساء الغزل والنسيج والأوضاع الاقتصادية والاجتماعية.	الحقوق الاقتصادية والاجتماعية للنساء العاملات بقطاع الغزل والنسيج.	مركز البحوث العربية.

سوسيولوجية الجريمة عند المرأة (١٩٩٢).	أوضاع المرأة المصرية والعنف.	مركز البحوث العربية.
الحركة العمالية فى معركة التحول (١٩٩٤).	واقع الحقوق الاقتصادية والاجتماعية للعمال فى مصر.	مركز البحوث العربية.
الأسر المعيشية لفلاحى الريف المصري.	واقع الحقوق الاقتصادية والاجتماعية فى الريف.	مركز البحوث العربية.
الإفقار فى بر مصر (١٩٩٨).	واقع الحقوق الاقتصادية والاجتماعية فى المجتمع المصري.	مركز البحوث العربية.
الحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية.	حقوق المواطنة.	مركز البحوث العربية.
المشاركة الشعبية فى التنمية المحلية.	حق لمشاركة السياسية.	مركز البحوث العربية.
المرأة فى القطاع غير الرسمي.	واقع الحقوق الاقتصادية والاجتماعية فى القطاع غير الرسمي.	مركز البحوث العربية.
الأرض والفلاح (٢٠٠١).	الحقوق الاقتصادية والاجتماعية للفلاح المصري.	مركز البحوث العربية.
عمال مصر وقضايا العصر (٢٠٠).	الحقوق الاقتصادية والاجتماعية للعامل المصري.	مركز البحوث العربية.
تأملات فى مسألة الأقليات (١٩٩٢).	التميز على خلفية دينية أو عرقية	مركز ابن خلدون للدراسات الإنمائية.
مصر لكل المصريين (١٩٩٢).	الأقباط و حقوق المواطنة.	مركز ابن خلدون للدراسات الإنمائية.
حول الدعوة لتطبيق الشريعة.	مشكلات المواطنة فى ظل الدولة الدينية.	مركز ابن خلدون للدراسات الإنمائية.
الأقباط المصريون (١٩٩٦).	المشكلة القبطية فى مصر.	مركز ابن خلدون للدراسات الإنمائية.
قوانين منتهكة وضحايا بلا تعويض/ دراسة ميدانية.	انتهاك الحقوق الاقتصادية والاجتماعية عمال المحاجر.	مركز المساعدة القانونية لحقوق الإنسان.
الكشح محنة وطن (تقرير ميداني) (١٩٩٩).	تقرير ميدانى عن أحداث وانتهاكات حادثة الكشح.	مركز المساعدة القانونية لحقوق الإنسان.
نداء من العالم الآخر.	تقرير موثق عن تعذيب مواطن بالحرق فى أحد أقسام الشرطة مما أدى لوفاته.	مركز المساعدة القانونية / مركز النديم لتأهيل ضحايا العنف.
- أسر رهن الاعتقال. - الاعتقال فى مصر جريمة ضد الحرية. - تذكروا أمهات ضحايا الاعتقال المتكرر.	سلسلة تقارير ميدانية حول ظاهرة الاعتقال المتكرر فى مصر.	المنظمة المصرية لحقوق الإنسان.
-الموت داخل أسوار العزلة والصمت -المدرن / الموت البطيء داخل سجنى الوادى الجديد و دمنهور. -محتجزون إلى الأبد..الأوضاع داخل سجنى وادى النطرون ١ ، ٢.	سلسلة تقارير ميدانية عن الأوضاع السيئة للسجناء ، وانتهاك حقهم فى الرعاية الصحية .	المنظمة المصرية لحقوق الإنسان.
أحوال المرأة داخل السجون المصرية.	الانتهاكات الموجهة ضد السجينات.	مركز حقوق الإنسان لمساعدة السجناء.
العنف ضد المرأة.	دراسة عن حقوق المرأة.	المنظمة المصرية لحقوق الإنسان.

٧ - المساعدة القانونية

وقد تنوعت المساعدات القانونية التى تقدمها العديد من المنظمات السابقة فيما يخص الانتهاكات المتعددة لحقوق المواطنة لعل أبرز أشكالها:

- إرسال المناشدات للجهات المسئولة خاصة فى وزارة الداخلية ، أو وزارة العدل ، أو وزارة الخارجية ، والنائب العام بطلب التحقيق فى أحد الانتهاكات ، أو تنفيذ أحكام القضاء.
- تقديم الاستشارات القانونية لمن تعرضوا لانتهاك أحد حقوقهم/ أو فى قضايا الأحوال الشخصية.
- حضور المحاكمات ومراقبتها ، والتحقيقات والتضامن مع من انتهكت حقوقهم خاصة فى مجال حرية التفكير والتعبير عن الرأي.
- رفع الدعاوى القضائية لانتزاع ، أو لحماية أحد الحقوق (التعويضات لضحايا التعذيب/ حق الزيارة ، والعلاج ، والتقدم للامتحانات للمعتقلين / قضايا الأحوال الشخصية / قضايا الفصل التعسفي).
- وتعد أشكال المساعدة القانونية المختلفة هى الأداة الأساسية لدى منظمات المجتمع المدنى ؛ والتى تسمح لها بالخروج بأنشطتها خارج حيز النخبة المثقفة الضيق.

٨ - بناء الشبكات والتحالفات

رغم القدرة الأكبر للشبكات والتحالفات بين منظمات المجتمع المدنى على ممارسة درجة أعلى من الضغط والتأثير باتجاه حماية حقوق المواطنة ، إلا أن تلك الأداة ما زالت تشكل نقطة ضعف فاضحة فى عمل المنظمات السابق الإشارة إليها ، حيث لم تتجاوز أعمال التنسيق فى معظم الأحيان إصدار البيانات المشتركة ، أو تنظيم ندوة ، أو إصدار كتاب ، أو الاتفاق فى موقف تضامنى عابر ، وهناك عشرات التجارب والمحاولات لعل أبرزها محاولة بناء تحالف من منظمات المجتمع المدنى يقود حملة واسعة من أجل قانون أكثر ديمقراطية للعمل الأهلى ، وهو التحالف الذى انكسر تحت حدة الخلافات بين هذه المنظمات ، ولم تستطع أى من هذه المحاولات أن تخوض حملة حقيقية وناجحة لوقف انتهاك أو حماية حق ، فمنذ ظهور ونشاط هذه المؤسسات أُعلن عن تأسيس العديد من التجمعات واللجان القومية والوطنية ، والجبهات التى لم يتجاوز وجودها الفعلى بيان تأسيسها ، نموذج لهذا:

- **جبهة المثقفين** : (مركز الدراسات والمعلومات القانونية لحقوق الإنسان/ مركز

المساعدة القانونية لحقوق الإنسان/اللجنة المصرية للدفاع عن حرية الرأى والاعتقاد/ رابطة المثقفين المصريين/المنظمة المصرية لحقوق الإنسان/ جمعية التنوير/ جمعية الكاتبات المصريات) تشكلت عام ١٩٩٦م للدفاع عن حرية الفكر والدولة المدنية.

- **لجنة تنسيق العمل الأهلى** : (مركز الدراسات والمعلومات القانونية لحقوق الإنسان/ مركز قضايا المرأة المصرية/ جمعية المساعدة القانونية / مركز الأرض/ مركز البحوث العربية) تشكلت فى أكتوبر عام ٢٠٠٠م من أجل قانون أكثر عدالة وديمقراطية للعمل الأهلي.
- **اللجنة المصرية لتقصى الحقائق والدفاع عن حقوق الأسرى المصريين** : (مركز الدراسات والمعلومات القانونية لحقوق الإنسان / المنظمة المصرية لحقوق الإنسان / مركز المساعدة / مركز ابن خلدون / وغيرها من المنظمات والشخصيات العامة) تشكلت عام ١٩٩٥م واهتمت بإثارة قضية جرائم الحرب التى تعرض لها الأسرى فى الحروب الإسرائيلية مع مصر وتعويضهم.
- **اللجنة المصرية للدفاع عن حرية الفكر والاعتقاد** : (تضم نخبة من كبار المثقفين / مركز المساعدة القانونية /مركز الدراسات والمعلومات القانونية) تشكلت عام ١٩٩٥م للتضامن مع د. نصر حامد أبو زيد.
- **مجموعة العمل المعنية بمناهضة ختان الإناث** : (وتضم مركز النديم / مركز دراسات المرأة الجديدة / وآخرين) تشكلت عام ١٩٩٤م لمكافحة هذه الظاهرة التى تشكل اعتداء على جسد الفتيات ، وتعتبر تلك اللجنة من أنشط اللجان التنسيقية وأطولها عمراً.

٩ - المشروعات الميدانية

وهى فى أغلبها مشروعات تدور حول:

- **تنفيذ حملات للقيد الانتخابى** : (نموذج مشروعات ابن خلدون/ رابطة المرأة العربية / المركز المصرى لقضايا المرأة / جماعة تنمية الديمقراطية / مركز قضايا المرأة المصرية).
- **برامج التدريب والتوعية بحقوق المواطنة** : والتى استهدفت بشكل خاص نشطاء المجتمع المدنى فى جمعيات التنمية المحلية (أو منظمات حقوق الإنسان) / النساء/ المدرسين ، بهدف نشر ثقافة المواطنة ، وهى البرامج التى كانت قاسماً مشتركاً

بين معظم المنظمات.

- **الحملات الخاصة باستخراج البطاقات الشخصية للنساء** : خاصة المناطق الفقيرة (المركز المصرى لقضايا المرأة/ مركز قضايا المرأة المصرية).
- **برامج التدريب على مهارات فنية تستهدف فئات محددة** : (مثل برامج التدريب على العمل التنموى التى ينظمها المركز القبطى للدراسات الاجتماعية/ برامج تدريب الأطباء على التعامل مع ضحايا العنف والتعذيب بمركز النديم/ برامج تدريب المحامين على التعامل مع قضايا انتهاك الحقوق الأساسية (والتى ينظمها مركز الدراسات والمعلومات القانونية لحقوق الإنسان).
- **معسكرات التربية المدنية الموجهة للفتيان** : (والتى ينظمها مركز الدراسات والمعلومات القانونية لحقوق الإنسان).

خامساً : منظمات المجتمع المدنى واستراتيجيات العمل مع مشكلات المواطنة

سوف نحاول فى الصفحات التالية محاولة تتبع الاستراتيجيات التى تناولت جهود منظمات المجتمع المدنى فى التعامل مع القضايا المرتبطة بانتهاك حقوق المواطنة ، ونظراً لضخامة الإنتاج الموجود وتعدد أشكال الأنشطة التى قامت بها هذه المنظمات فسوف نستعرض هنا الاتجاهات العامة لتلك الاستراتيجيات -أو مناهج العمل- مع السعى للاستشهاد بما تيسر من الأنشطة والكتابات الصادرة عن هذه المنظمات:

١ - الحقوق المرتبطة بحرية العقيدة وعدم التمييز على خلفية الدين

لعل أبرز المشكلات المرتبطة بهذا المجال فى مصر هى المشكلات المرتبطة بالأقباط ، ورغم اهتمام معظم المنظمات السابق الإشارة إليها بهذه القضية إلا أنها تبرز كاهتمام أساسى لكل من:

١ - المركز القبطى للدراسات الاجتماعية.

٢ - ومركز ابن خلدون للدراسات الإنمائية[٥١].

وفى الوقت الذى تعامل فيه مركز الدراسات القبطية بشكل هادئ يدعم اتجاهات البناء على ما هو إيجابى فيما يمكن أن نطلق عليه "استراتيجية رأب الصدع"فى مواجهة مشكلات وهموم الأقباط عبر التأكيد على أن:

٣ - المواطنة ممارسة لا تتم بشكل عشوائى ، وإنما من خلال مرجعية عليا هى الدستور والقوانين التى توضع فى إطار هذا الدستور ، والمنوط بها تنظيم حركة المواطنين فى هذا الوطن.

٤ - للمواطنة ركنان أساسيان هما : المساواة والمشاركة.

٥ - أقباط مصر وإن كانوا يعانون من بعض الهموم فإن الحوار حولها يتم فى إطار الجماعة الوطنية.

٦ - المواطنة هى الطريق لإنجاز التكامل الوطني[٥٢].

ولتحقيق هذا التوجه سعى المركز عبر أنشطته إلى إدارة حوار بين التيارات الفكرية المختلفة ، وشارك فيه التيار الإسلامي[٥٣] حول مفهوم المواطنة ؛ سعياً لتأصيل هذا المفهوم فى الواقع المصرى ، وحل الإشكاليات الفكرية والسياسية التى يثيرها خاصة لدى التيار الإسلامى بدفع هذا التيار للاجتهاد والتطوير فى رؤيته عبر مشاركته فى الحوار ، وهذا الحوار سعى المركز لتقديمه لأوسع جمهور من الشباب القبطي[٥٤] ؛ والذى تصاعدت مخاوفه فى تلك الفترة بتأثير تصاعد أعمال العنف الإسلامي. ومن ناحية أخرى -وبالتوازى مع هذا الحوار- ركز على دعوة الشباب القبطى للمشاركة فى العمل السياسى والعام ، وقد أثمرت هذه الجهود بدرجة كبيرة فى انفتاح قطاعات متزايدة من هذا الشباب ومشاركته ، وهو ما بدا واضحاً بشكل خاص فى الانتخابات البرلمانية لعام٩٥و٢٠٠٠ ؛ والتى عرفت تزايد مشاركة الأقباط فيها بالترشيح والتصويت[٥٥] ، إلا أن تزايد مستوى المشاركة خضع فى النهاية للمستوى العام للمشاركة السياسية والتى تعانى من التدني.

أما مركز ابن خلدون للدراسات الإنمائية فقد تبنى استراتيجية مختلفة يمكن أن نطلق عليها **"استراتيجية كشف المسكوت عنه"** ، والتى اعتمدت على إثارة كل المشكلات التى يعانى منها الأقباط بصفتها انتهاكاً لحقوق المواطنة ؛ حيث يرى د. سعد أن المركز"ينتمى إلى مدرسة فكرية تأخذ بالمواجهة العلمية الموضوعية لمشكلات الواقع العربى وتحدياته المستقبلية، فى مواجهة مدرسة أخرى ما زالت غارقة فى سلفيات رومانسية جامدة"[٥٦] ، ويضيف أحد المؤيدين لهذا الاتجاه فى التقرير الذى أصدره المركز لموضوع الأقليات بأن هدفنا هو إحياء "الفريضة الغائبة وهى فضيلة المصارحة ، وتجنب خداع النفس تحت دعوى حماية الذات الوطنية والقومية "ويضيف"ألا يجدر بكل الغيورين على الوحدة الوطنية والحريصين عليها - ولهم كل الحق- فضح من يهددها ، وأن يستخدموا موقعهم السياسى والإعلامى

والثقافى -وبكل الشجاعة- لتغيير الممارسات والسياسات المعادية للأقباط ، والتى تخلق عبر تراكمها قنبلة موقوتة فى مجتمعنا"[٧٥] ، ولتنفيذ هذه الاستراتيجية قام مركز ابن خلدون بـ :

١ - تأسيس وحدة بالمركز لدراسة شئون الأقليات.

٢ - تنظيم مؤتمر لحقوق الملل والنحل والأعراق فى الوطن العربى فى مايو ٩٤[٥٨].

٣ - إصدار كتاب الملل والنحل والأعراق عام ١٩٩٤م.

٤ - إصدار تقرير سنوى مفصل عن أوضاع الأقليات مع تفصيل أوضاع كل أقلية[٥٩].

٥ - تنظيم ندوة حول الملل والنحل والأعراق فى حوارات المثقفين فى نوفمبر ٩٤.

٦ - تنظيم ندوة حول دور الأقباط فى الحياة العامة المصرية ، مايو ٩٦.

ويقيم مركز ابن خلدون نجاح استراتيجيته فى كشف المسكوت عنه بأنها أدت إلى العديد من النجاحات أهمها:

- رفع الحظر عن مناقشة قضية الأقليات بشكل عام ، بعد أن كانت تناقش بشكل أمنى أو بشكل أكاديمى نخبوى مغلق[٦٠].
- أكدت المناقشات والحوارات على أن مشكلة الأقباط ليست بسبب الدين ، بل بسبب رؤية بعض المسلمين وتصوراتهم[٦١].
- إثارة القضية كانت إحدى العوامل التى دفعت عدداً كبيراً من الأقباط للترشيح فى انتخابات مجلس الشعب عام ١٩٩٥م[٦٢].
- بروز مراكز بحثية حقوقية تتبنى الدفاع عن حقوق الأقباط[٦٣].
- صدور تقرير الحالة الدينية عن الأهرام والذى خطا بتطبيع الحديث عن الأقباط خطوة إضافية وعملاقة[٦٤].

وإذا تحدثنا عن باقى منظمات المجتمع المدنى السابق الإشارة إليها فسوف نجد أن قضية التمييز الدينى لم تكن مطروحة على جدول أعمالها كأولوية أولى لنشاطها ، لذلك لم يتجاوز تعاملها مع هذه المشكلات استراتيجية **الشجب والتضامن والقلق** أى شجب أعمال التمييز أو الاعتداءات ، والتضامن مع الضحايا ، والقلق من تأثيرها على الوحدة الوطنية وتماسك الأمة.

٢ - الحقوق المرتبطة بحرية التفكير و الرأى

شهدت الفترة التى تتناولها هذه الدراسة كما أشرنا صعود تيار الإسلام السياسى وسيادة

الثقافة المحافظة ، وسعى التيار الإسلامى إلى تديين الحياة السياسية والثقافية ، كجزء من مشروعه السياسى ، وهو ما استنفر العديد من منظمات المجتمع المدنى للدفاع عن حرية الفكر والإبداع ، ولعل أبرز المنظمات فى هذا المضمار كان مركز الدراسات والمعلومات القانونية لحقوق الإنسان[٦٥].

ورغم سلامة موقف معظم منظمات المجتمع المدنى فى موقفها هذا دفاعاً عن أحد حقوق المواطنة الأساسية ، إلا أنها تكتلت وناصرت مشروعاً سياسياً آخر هو مشروع الدولة المدنية ، فى مواجهة مشروع الدولة الدينية الذى طرحته الحركة الإسلامية ، وعلى الرغم من أن كل هذه المنظمات أعلنت التزامها بالمواثيق الدولية لحقوق الإنسان ، واعتبارها جزءاً أساسياً من مرجعيتها - إن لم تكن مرجعيتها الأساسية - إلا أنها لم تلتزم الصرامة والموضوعية فى دفاعها عن حقوق المواطنة لكل من يقع عليه انتهاك لأى من هذه الحقوق ، فيما يمكن تسميته **باستراتيجية غض الطرف** ونخص بالذكر هنا موقف هذه المنظمات (الملتبس أحياناً ، وغير المحايد أحياناً ، والصامت أحياناً لدرجة التواطؤ) من نشطاء تيار الإسلام السياسى ، وما تعرضوا له من انتهاكات واضحة هم وأسرهم شملت القتل غير القانونى والاختفاء القسرى والإحالة للمحاكمات العسكرية والتعذيب والاعتقال المتكرر والاحتجاز تحت ظروف لا إنسانية ، حيث خلط نشطاء هذه المنظمات بين موقفهم الفكرى والسياسى من أفكار الإسلام السياسى ، وبين دورهم كنشطاء فى الدفاع عن حقوق المواطنة المدنية والسياسية التى يجب أن يتمتع بها كل مواطن وأى مواطن بصرف النظر عن موقفه الفكرى أو السياسي.

يستثنى من هذا - وبدرجات- المنظمة المصرية لحقوق الإنسان ، ومركز مساعدة السجناء لحقوق الإنسان[٦٦] ، والتى تعاملت مع هذه الانتهاكات باستراتيجية أخرى هى **استراتيجية تأدية الواجب** ، هذا الواجب الذى اقتصر على تقديم المناشدات ، أو مراقبة ، أو حضور ومراقبة المحاكمات ، وإصدار بيانات الرفض والقلق ، وإصدار التقارير ، وأخيراً رفع دعاوى التعويض عن الاعتقال والتعذيب ، أو الحصول على العلاج ، أو دخول الامتحانات وفقط فى حالة طلب المعتقل أو أسرته ، وبعد الحصول على توكيل رسمى ، وهى الأنشطة التى لا نستطيع أن ننكر أهميتها المعنوية فى ظل حالة العزلة والضغوط الأمنية التى يتعرض لها المعتقل وأسرته - خاصة مع فترات الاعتقال الطويلة- لكنها لم توقف أى انتهاك أو تحسن من أى وضع ، حيث تحولت فى النهاية إلى نشاط ورقى خالى من الروح والقدرة على التأثير ، يتم القيام به بشكل روتينى على امتداد سنوات دون أدنى تغيير.

٣ - حقوق وأوضاع المرأة

يمكن هنا التمييز بين اتجاهين رئيسيين : الاتجاه الأول ينزع إلى استخدام **استراتيجية التصادم والقطيعة والتجاوز** لما هو قائم من أوضاع تكرس تبعية المرأة وانتهاك حقوقها ، وهى استراتيجية تقدم مشكلات المرأة وتعطيها الأولوية ، و لا ترى أن تحسن أوضاع المرأة مرتبط بتحسن أوضاع المجتمع ، بل ترى العكس ؛ أى أن تحسن أوضاع المرأة قد يكون هو المدخل لتحسن أوضاع المجتمع ، وهذا الاتجاه يعبر عنه بشكل واضح مركز دراسات المرأة الجديدة ، ومركز النديم لتأهيل ضحايا العنف.

أما الاتجاه الثانى فهو اتجاه التعامل الجزئى مع قضايا المرأة تطبيقاً **لاستراتيجية ما لا يدرك كله لا يترك كله** ، والمنظمات التى تتبنى تلك الاستراتيجية تهتم أكثر بالقضايا الجزئية والعملية والتى قد تحسن وضع أعداد محدودة من النساء وإن كانت لا تحدث تغييراً مجتمعياً على الأقل على المدى القصير أو المتوسط.

وتتنوع الأنشطة التى يمكن أن تحسن من شروط ممارسة حقوق المواطنة بين:

- استخراج البطاقات الشخصية لاستكمال الشخصية القانونية للمرأة ، والتى تيسر لها شئون التعامل مع المؤسسات الحكومية.
- القيد فى السجل الانتخابى لدفعها لممارسة حقها فى المشاركة السياسية.
- تدريب النابهات على عمليات الترشيح وإدارة الحملات الانتخابية.
- الدعوة لتعليم النساء ، وإتاحة المزيد من الفرص لهن فى هذا المجال خاصة الفتيات.
- تنظيم حملات ضغط فيما يخص قانون جنسية أبناء المتزوجة من أجنبى وتولى المرأة لمناصب القضاء.

ولأن معظم هذه الأنشطة يتطلب احتكاكاً مباشراً مع أجهزة الدولة ؛ فسنجد أن هذه المنظمات نجحت فى خلق قنوات اتصال وتعاون مع العديد من مؤسسات الدولة ، وهو ما لم تنجح فيه منظمات الاتجاه الراديكالى التى تعتبر التعاون مع مؤسسات الدولة رجسًا من عمل الشيطان ، يمكن أن يؤثر على استقلاليتها.

٤ - الحقوق الاقتصادية والاجتماعية

تشكل تلك الحقوق أقلها اهتماماً على صعيد الحركة الواقعية والاهتمام العملى ، فباستثناء مركز الأرض الذى يقدم رصداً للانتهاكات التى يعانى منها الفلاح المصرى ، ويقدم بعض

المساعدة القانونية ، هو ومركز الخدمات النقابية للمضارين فى مجال حقوق العمل ، باستثناء هذا لا يتجاوز جهد المنظمات الأخرى - وفى مقدمتها مركز البحوث العربية- مستوى الدراسات الأكاديمية ، والتى قد تتيح فرصة للبحث العلمى الرصين ، إلا أنها فى النهاية عاجزة عن أن تتحول إلى قوة فاعلة فى الواقع لوقف انتهاك هذه الحقوق ، رغم أن القطاع الأوسع من المواطنين هم الذين يعانون من استلاب وانتهاك حقيقى لحقوقهم الاقتصادية والاجتماعية ، وهو ما يطرح تساؤلاً هاماً حول مستقبل وفاعلية مثل هذه المنظمات ، ومدى ارتباطه بوجود حركة نقابية قوية يمكن أن يشكل داعماً لها فى فهم وتحديد برامجها المطلبية.

سادساً : منظمات المجتمع وثقافة المواطنة.. استخلاصات وتساؤلات حول المستقبل

كانت تلك أبرز الملامح المرتبطة بمنظمات العمل المدنى التى سعت إلى نشر ثقافة المواطنة، أو لحماية الحقوق المرتبطة بها ، إلا أن هناك العديد من الملاحظات العامة التى تثير الجدل حول جهود هذه المنظمات والتى ترتبط بمدى فاعليتها وقدرتها على الاستمرار ، فى مقدمة هذه الملاحظات :

١ - تنوع الأوضاع القانونية لتلك المنظمات بين جمعيات أهلية أو مؤسسات خاصة مسجلة فى وزارة الشئون ، أو شركات مدنية أو مشروعات تعمل فى إطار الكنيسة الأرثوذكسية لا يعكس قدراً من الحيوية والتنوع فى تنظيم مبادرات المواطنين المصريين ، بقدر ما يعكس أزمة حقيقية فى حقهم فى تأسيس الجمعيات والانضمام لها ، حيث يأتى تنوع هذه الأشكال فى إطار محاولات الالتفاف على القيود التى يضعها القانون المنظم للعمل الأهلى والذى ينزع لوضع هذه المنظمات تحت سلطة التدخل والرقابة الحكومية ، **وهو ما يطرح على قضية البحث مستقبل العلاقة بينها وبين الدولة خاصة فى ظل إمكانية نجاحها المستقبلى فى بناء حركة واسعة للدفاع عن حقوق المواطنة.**

٢ - محدودية أعداد النخبة أو النشطاء الذين أسسوا هذه المنظمات أو ينشطون بها حيث يشير الواقع إلى خروجهم جميعاً من رحم المنظمة المصرية لحقوق الإنسان ، بل إن الكثير منهم يتناوب على العمل أو النشاط فى أكثر من منظمة مما يشير إلى أن توالد هذه المنظمات ليس فى الحقيقة نتيجة خلاف فى المفاهيم أو استراتيجيات أو أساليب العمل (التى يشتركون جميعاً فيها) ، والملاحظة الأخطر هى بروز علاقات القرابة والمصاهرة بين العديد من النشطاء والمسئولين بهذه المنظمات ، وداخل المنظمة الواحدة ، كذلك انتماؤهم فى الغالب لتيار فكرى أو فصيل سياسى واحد ، وهو ما أدى فى الواقع إلى تحول معظمها إلى منظمات مغلقة ، تشتهر باسم شخص مؤسسها أو مديرها ، وهو ما يعكس أزمة حقيقية فى

مستوى الديمقراطية والشفافية داخل هذه المنظمات ، والتى باتت وضعيتها تلك من أهم نقاط ضعفها التى تستغلها الدولة أو خصوم الديمقراطية فى التشهير بها ، وفرض مزيد من العزلة عليها ، **وهو ما يطرح أيضاً قضية الديمقراطية الداخلية ، ومستوى الشفافية فى هذه المنظمات ، وقدرتها على استقطاب مزيد من النشطاء.**

٣ - معظم الوسائل التى لجأت إليها هذه المنظمات هى أدوات تتعامل مع المتعلمين من نخبة المجتمع ، فالقطاع الأعظم من المصريين -خاصة الذين يتعرضون للانتهاك اليومى لحقوقهم فى المواطنة- لا يتعاملون مع المادة المقروءة خاصة النساء والفلاحين والمهمشين من سكان المدن ، رغم أن معظم أدوات هذه المنظمات تعتمد على المادة المكتوبة ، بل إنه من الطريف على سبيل المثال أن نجد بعض المطويات المصممة لتعريف الفلاحين بحقوقهم مطبوعة باللغة الإنجليزية ، يشير هذا فى الواقع العملى إلى أن تلك المنظمات وجهت خطابها واهتمامها بالأساس للقطاعات المتعلمة من الطبقة الوسطى ، **وهو ما يطرح قضية مدى إمكانية نجاح هذه المنظمات فى التبنى الحقيقى لحقوق القطاع الأعظم من المواطنين المصريين من غير أبناء الطبقة الوسطى ، وعلاقة هذا بقدرة هذه المنظمات على تطوير أساليب عملها حتى تستطيع لعب دورها الدفاعي.**

٤ - استراتيجيات عمل وأنشطة كل هذه المنظمات لم تستهدف تكتيل أو تعبئة من انتهكت حقوقهم للمشاركة فى الدفاع عن هذه الحقوق ، أو الضغط عبر طرق الكفاح الجماعى السلمى والقانونى لوقف هذه الانتهاكات ، رغم أنها منظمات دفاعية ؛ وهو ما لا يشكل فقط قوة ضغط هائلة ، بل يسهم فى تنمية الوعى والإحساس بالمواطنة لدى هذه الفئات ، إلا أنها سلكت استراتيجية الإنابة عن هذه الفئات والتحدث باسمها ، وهو ما حد كثيراً من قدرتها وقوتها فى موازين حساب القوة مع الدولة وجعلها طرفاً هامشياً ضعيف التأثير ، ولم تحدث تغييراً حقيقياً فى مستوى الوعى بحقوق المواطنة وممارستها ، رغم تزايد تدهور الحقوق الاجتماعية والاقتصادية والمدنية والسياسية ، **وهو ما يطرح مدى قدرة هذه المنظمات على الدمج فى جهودها الدفاعية بين الحقوق السياسية والمدنية والحقوق الاقتصادية والاجتماعية ، وقدرتها كذلك على تغيير إستراتيجيات عملها بحيث تشرك هذه الفئات من المواطنين فى هذه الجهود الدفاعية كجزء من عملية بناء الوعى ، ودعم ثقافة المواطنة.**

٥ - جزء كبير أيضاً من خطاب العديد من هذه المنظمات يبدو وكأنه موجه للرأى العام الدولى والإنسانى للاستقواء به فى ظل تصاعد ثقافة الديمقراطية وحقوق الإنسان وهو ما يبدو في :

- التقارير المقدمة للمنظمات الدولية.
- والبلاغات أو البيانات الصحفية والتى تعلن فى مؤتمرات صحفية يحضرها المراسلون الأجانب ، أو الإدلاء بالأحاديث للإذاعات الأجنبية.
- المشاركة الواسعة فى المؤتمرات الدولية.
- المشاركة فى عضوية العديد من المنظمات الحقوقية الدولية (نموذج لهذا : المنظمة المصرية لحقوق الإنسان عضو فى اللجنة الأفريقية لحقوق الإنسان ، واللجنة الدولية للحقوقيين، والفيدرالية الدولية لحقوق الإنسان ، والمنظمة العالمية لمناهضة التعذيب)
- تبادل الوفود والزيارات مع المنظمات الدولية والأجنبية والدبلوماسيين الأجانب.

وقد يبدو توظيف الرأى العام العالمى لوقف انتهاكات حقوق المواطنة أحد أساليب العمل التى لا غبار عليها ، ويمكن أيضاً القبول بمبدأ الدعم الفنى والمادى للأنشطة المرتبطة بهذا المجال ، لكن أن يصبح الخارج هو مصدر الدعم الوحيد ، وأداة الضغط التى لا تملك هذه المنظمات سواها ، فهذا حكم مسبق بالإعدام عليها ، وهو ما يطرح مجدداً على هذه المنظمات ، وعلى أنصار الديمقراطية فى مصر قضية التمويل المحلى كمصدر أساسى لهذه الأنشطة ، وكيفية بناء جماعات ضغط وطنية قادرة على التأثير الفعلى لوقف انتهاكات حقوق المواطنة.

٦ - يلاحظ أيضاً على كل المنظمات التى اهتمت بالدفاع عن جانب أو أكثر من حقوق المواطنة ، خلوها من النشطاء الذين يشكل الإسلام إطاراً مرجعياً لهم وهو الغياب الذى يصل إلى حد المقاطعة والعداء أحياناً ، **وهو ما يعكس مشكلة حقيقية عند الحركة الإسلامية تبرز فى استمرار عجزها عن تقديم اجتهاد فكرى حقيقى يتجاوز الموقف الحالى الذى يرفض مفهوم المواطنة باعتباره مفهوماً غربياً يتعارض مع الكثير من المفاهيم الإسلامية (مثل : المشكلات التى ترتبط برفض ولاية غير المسلم على المسلم / المساواة بين المرأة والرجل/ طبيعة الدولة ومرجعيتها القانونية).**

٧ - تشكل قدرة هذه المنظمات على بناء أشكال التنسيق والشبكات والعمل الجماعى - مع باقى منظمات المجتمع المدنى على اختلافها- تحدياً آخر يرتبط بقدرتها على التأثير والفعل، **فهل تستطيع تجاوز وضعيتها الحالية غير القادرة على العمل الجماعى أو التكاملى أو التنسيقى ، خاصة وأن أى تغيير حقيقى فى استراتيجيات العمل وتبنى الاستراتيجيات الدفاعية عن حقوق المواطنة يتطلب بناء حملات الضغط التى تستدعى بناء التحالفات والشبكات ، ومشاركة المواطنين أنفسهم؟.**

هوامش الدراسة

(١) بيلو ، روبير: " المواطن والدولة" ، ترجمة نهاد رضا ، منشورات دار عويدات بيروت/ باريس ، ط٣ ، ١٩٨٣م ، ص١٠.

(٢) المرجع السابق ، ص٢٠.

(٣) المرجع السابق ، ص٢٦.

(٤) بانفيلد ، إدوارد سى: "السلوك الحضارى والمواطنة فى المجتمعات الليبرالية " ، ترجمة سمير عزت نصار ، دار النسر للنشر والتوزيع ، عمان ، ط١ ، ١٩٩٥م ، ص ١١.

(٥) المرجع السابق ص ١٦-٢١.

(٦) انظر على سبيل المثال كتابات رفاعة الطهطاوى: "تلخيص الإبريز فى تلخيص باريز " ، سلسلة إصدارات المواجهة ، الهيئة المصرية العامة للكتاب ، ١٩٩٣م ، القاهرة.

(٧) راجع على سبيل المثال كتاب طارق البشرى: "المسلمون والأقباط فى إطار الجماعة الوطنية" ، الهيئة المصرية العامة للكتاب ، القاهرة ، وكتابات سليمان قلادة : "مبدأ المواطنة "مركز الدراسات القبطية ، القاهرة.

(٨) ياسين ، السيد : "المواطنة فى زمن العولمة " ، الكتاب الخامس فى سلسلة المواطنة ، إصدارات المركز القبطى للدراسات الاجتماعية ، القاهرة ، ٢٠٠٢م ، ص ٧.

(٩) قلادة ، وليم سليمان: "مبدأ المواطنة " ، الكتاب الثالث فى سلسلة المواطنة ، إصدارات المركز القبطى للدراسات الاجتماعية ، القاهرة ، ١٩٩٩م ، ص ٣٠

(١٠) المرجع السابق ، ص ٢٧.

(١١) لمزيد من التفاصيل: ز.ل.ليفين "الفكر السياسى والاجتماعى الحديث فى لبنان وسوريا ومصر "ترجمة بشير السباعى ، دار ابن خلدون ، ط١ ، ١٩٧٨م ، ص٢٢.

(١٢) لمزيد من التفاصيل: عبد الرحمن الرافعى " عصر محمد على "سلسلة كتب مكتبة الأسرة ، الهيئة المصرية العامة للكتاب ، ٢٠٠٠م .

(١٣) الفكر السياسى فى فلسطين..مرجع سابق ، ص١٧٥/ ١٨٠.

(١٤) لمزيد من التفاصيل حول الثورة العرابية يمكن الرجوع إلى:

- صلاح عيسى "الثورة العرابية " ، دار المستقبل العربى ، القاهرة ، ١٩٨٢م.
- رفعت السعيد" الأساس الاجتماعى للثورة العرابية " ، مكتبة مدبولى.

(١٥) الفكر السياسى فى فلسطين..مرجع سابق ، ص١٩٠/ ١٩٢.

(١٦) لمزيد من التفاصيل: د. رفعت السعيد : "الليبرالية المصرية ، المثقفون وحزب الوفد" ، دار مصر المحروسة ، ط١ ، القاهرة ، ٢٠٠٢م .

(١٧) لمزيد من التفاصيل حول العلاقة بين قيادة ثورة ١٩ والجماهير يمكن الرجوع إلى:

- صلاح عيسى "البرجوازية المصرية وأسلوب المفاوضة" ، مطبوعات الثقافة الوطنية ، ط٢ ، القاهرة ، ١٩٨٠م.

- د. رفعت السعيد : "الليبرالية المصرية ، المثقفون وحزب الوفد" ، دار مصر المحروسة ، ط١ ، القاهرة ، ٢٠٠٢م.

(١٨) لمزيد من التفاصيل راجع: عيسى ، صلاح: "دستور فى القمامة - دراسة وثائقية " ، سلسلة مبادرات فكرية الكتاب رقم ١٨ ، إصدارات مركز القاهرة لدراسات حقوق الإنسان ، القاهرة ، ٢٠٠١م.

(١٩) هناك محطات وتواريخ هامة فى قصة الدستور المصرى بعد إسقاط دستور ١٩٢٣م لعل أبرزها :

١٣يناير١٩٥٣م : تشكيل لجنة لوضع دستور جديد يتفق و أهداف الثورة.

٥مارس ١٩٥٤م: الاقتراع لعقد جمعية تأسيسية تنتخب عن طريق الانتخاب المباشر لتقوم مقام البرلمان وتقر الدستور.

١٦يناير ١٩٥٦م: صدر الدستور الجديد.

فبراير ١٩٥٨م: إلغاء دستور ١٩٥٦لقيام الوحدة بين مصر وسوريا.

أول مارس ١٩٥٨م: صدور دستور ١٩٥٨ المؤقت والذى استمر العمل به حتى الانفصال فى ٢٨سبتمبر ١٩٦١.

أول مارس ١٩٦٤م: صدور دستور مؤقت جديد تم على أساسه انتخاب مجلس الأمة.

١١سبتمبر١٩٧١م: صدور الدستور الدائم والذى ما زال العمل به قائماً حتى الآن.

(٢٠) قنن دستور مصر الدائم والصادر فى عام ١٩٧١ العديد من الحقوق والواجبات التى تدعم مفهوم المواطنة لعل من أبرزها:

مادة ١٤ الوظائف العامة حق للمواطنين.

مادة ٤٠ المواطنون لدى القانون سواء ؛ وهم متساوون فى الحقوق والواجبات العامة لا تمييز بينهم فى ذلك بسبب الجنس أو الأصل أو اللغة أو الدين أو العقيدة.

مادة ٤٦ تكفل الدولة حرية العقيدة وحرية ممارسة الشعائر الدينية.

مادة ٤٧ لكل إنسان الحق فى التعبير عن رأيه ، ونشره بالقول أو الكتابة أو التصوير ، أو غير ذلك من الوسائل.

مادة ٤٩ تكفل الدولة للمواطنين حرية البحث العلمى ، والإبداع الأدبى والفنى والثقافى ، وتوفر وسائل التشجيع اللازمة لذلك.

مادة ٥٠ لا يجوز أن تحظر على أى مواطن الإقامة فى جهة معينة أو الإقامة فى مكان معين إلا فى الأحوال المبينة فى القانون.

مادة ٥٤ للمواطنين الاجتماع الخاص فى هدوء غير حاملين سلاحاً ودون حاجة إلى إخطار سابق ، ولا يجوز لرجال الأمن حضور اجتماعاتهم الخاصة ، والاجتماعات العامة والمواكب والتجمعات مباحة فى حدود القانون.

مادة ٥٥ للمواطنين حق تكوين الجمعيات ويحظر إنشاء جمعيات يكون نشاطها معادياً لنظام المجتمع أو سرياً أو ذا طابع عسكري.

مادة ٥٦ إنشاء النقابات و الاتحادات على أساس ديمقراطى حق يكفله القانون.

مادة ٥٨ الدفاع عن الوطن وأرضه واجب مقدس ، والتجنيد إجبارى وفقاً للقانون.

مادة ٦١ أداء الضرائب والتكاليف العامة واجب وفقا للقانون.

مادة ٦٢ للمواطن حق الانتخاب والترشيح وإبداء الرأى فى الاستفتاءات ومساهمته فى الحياة العامة واجب وطني.

مادة ٦٢ لكل فرد حق مخاطبة السلطات العامة كتابة وبتوقيعه.

مادة ٦٨ التقاضى حق مصون ومكفول للناس كافة ، ولكل مواطن حق الالتجاء إلى قاضيه الطبيعي..

ومن الهام هنا التأكيد على أن المواطنة ليست فقط مجموعة من النصوص والمواد القانونية التى تثبت مجموعة من الحقوق لأعضاء جماعة معينة كما قد يعكسه دستور هذه الجماعة ، وهو ما يمكن استنتاجه من قياس الفجوة بين الواقع الراهن وما جاء من نصوص مواد دستور ٧١ السابق الإشارة إليها.

(٢١) هناك عشرات الدراسات التى تعرضت لجوهر السياسات الاقتصادية والسياسة التى بدأها السادات ، ومن أبكر هذه الدراسات و أهمها كتاب د. فؤاد مرسى: "هذا الانفتاح الاقتصادى " دار الثقافة الجديدة ، ط٢ ، القاهرة ، ١٩٨٤م.

(٢٢) لمزيد من التفاصيل عن أوضاع المنظمات النقابية العمالية والمهنية يمكن الرجوع إلى:

عطية الصيرفي: "عسكرة الحياة العمالية والنقابية فى مصر " ، بدون دار نشر ، القاهرة ، ١٩٨٣م.

مصطفى عويس: "الحرب الأهلية فى نقابة المحامين" ، مركز الدراسات والمعلومات القانونية لحقوق الإنسان ، القاهرة ، ١٩٧٧م.

(٢٣) Report 2002, UNDP, p.159 Arab Human Development

(٢٤) Report 2002, UNDP, p.151 Arab Human Development

(٢٥) من أبرز النماذج فى هذا المجال انتفاضة ١٨و١٩ يناير ١٩٧٧م ، لمزيد من التفاصيل يمكن الرجوع إلى:

- حسين عبد الرازق: "مصر فى ١٧و١٩ يناير دراسة سياسية وثائقية ، دار شهدى ، القاهرة ، ١٩٨٥م.

(٢٦) المواطنة فى زمن العولمة ، مرجع سابق ، ص٥٣.

(٢٧) هناك عشرات الكتابات التى وثقت لمصادرة الحياة السياسية فى تلك الفترة ، وغيبت وراء جدران المعتقلات الآلاف من المصريين من مختلف التيارات السياسية والفكرية. انظر على سبيل المثال:

- رفعت السعيد: "منظمات اليسار المصرى ١٩٥٠/ ١٩٥٧" ، دار الثقافة الجديدة ، القاهرة ١٩٨٣م.
- رفعت السعيد: "الجريمة ...وثائق اغتيال شهدى عطية "دار شهدى للنشر ، القاهرة ، ١٩٨٤م.
- فخرى لبيب: "الشيوعيون وعبد الناصر التخلف والمواجهة ١٩٥٨/ ١٩٦٥م" ، ج١ ، ٢ ، بدون دار نشر ، القاهرة ، بدون تاريخ نشر.
- فتحى عبد الفتاح: "ثنائية السجن والغربة " ، سلسلة مكتبة الأسرة ، الهيئة المصرية العامة للكتاب ، القاهرة ، ٢٠٠٢م.
- أحمد شرف: "براءة سياسية "مركز الحضارة العربية ، القاهرة ، ط١ ، ٢٠٠٠م.
- إبراهيم طلعت: "مذكرات إبراهيم طلعت..أيام الوفد الأخيرة" ، سلسلة مكتبة الأسرة ، الهيئة المصرية العامة للكتاب ، القاهرة ، ٢٠٠٣م.
- عمر التلمسانى: "ذكريات لا مذكرات " ، دار التوزيع والنشر الإسلامية ، القاهرة ، ١٩٨٥م.

- عباس السيسى: "فى قافلة الإخوان المسلمون" ، ج١ ، ٢ ، ٣ ، ٤ ، دار القبس للنشر والتوزيع ، الإسكندرية، آخر جزء صدر عام ١٩٩٠م .
- محمد حامد أبو النصر: "حقيقة الخلاف بين الإخوان المسلمون وعبد الناصر" ، دار النشر والتوزيع الإسلامية ، القاهرة ، ١٩٨٨م.
- أحمد عادل كمال: "النقط فوق الحروف...الإخوان المسلمون والنظام الخاص" ، الزهراء للإعلام العربى ، ط٢ ، القاهرة ، ١٩٨٩م.

(٢٨) من أبرز النماذج فى هذا الإطار تيار الإخوان ، وجماعة الوسط ، والشيوعيين ، والعديد من الأحزاب التى تقدم مؤسسوها بالفعل للجنة الأحزاب وتم رفضهم .

(٢٩) أدت هذه القيود فى الممارسة إلى انسحاب المصريين من عضوية الأحزاب السياسية وتعرض الأحزاب لأزمة شديدة فى علاقتها بالجمهور ، ففى دراسة على عينة من المواطنين للتعرف على عضويتهم فى الأحزاب السياسية أجريت عام ١٩٩٨وجد أن نسبة أعضاء الأحزاب السياسية بين أفراد العينة لا تزيد على ٨,٦٪ونسبة غير الأعضاء ٩١,٤٪ ، وهو الاتجاه نفسه الذى تكرر فى عينة تمت دراستها عام ٢٠٠٠م حيث انخفضت نسبة أفراد العينة الأعضاء فى أحزاب سياسية إلى ٤,٨٪ ، بينما كان ٩٥,٢٪ غير أعضاء بأى حزب سياسى ، وتتواصل نفس المؤشرات المتدنية فى عينة أخرى تمت دراستها عام ٢٠٠٢م حيث كانت نسبة الأعضاء فى تنظيمات حزبية ٥,٢٪ ، وغير الأعضاء ٩٤,٨٪.

لمزيد من التفاصيل: وحيد عبد المجيد (محرر) : "التطور الديمقراطى فى مصر البرلمان والأحزاب والمجتمع المدنى فى الميزان" ، مركز الدراسات السياسية والاستراتيجية ، القاهرة ، ٢٠٠٣م ، ص ٢٤٧.

(٣٠) Report 2002, UNDP, p.160 Arab Human Development.

(٣١) لمزيد من التفاصيل حول متابعة الانتخابات البرلمانية ونتائجها وما يثار حولها من قضايا يمكن الرجوع إلى:
- سلسلة الدراسات التى يصدرها مركز الدراسات السياسية بالأهرام بعنوان"انتخابات مجلس الشعب دراسة وتحليل" ، والتى صدرت لدراسة وتحليل نتائج انتخابات ١٩٨٤ ، ١٩٨٧ ، ١٩٩٠ ، ١٩٩٥م.
- سلسلة "التقرير الاستراتيجى العربي" التى يصدرها مركز الدراسات السياسية والاستراتيجية بالأهرام.

(٣٢) التلمسانى ، عمر " ذكريات لا مذكرات " دار التوزيع والنشر الإسلامية ، ط١ ، القاهرة ، ١٩٨٥م.

(٣٣) هناك عشرات الدراسات التى تناولت بشكل أكثر تفصيلاً قضية الصراع بين الدولة وجماعات الإسلام السياسى خلال العقود الثلاثة الماضية مثل:
- هالة مصطفى : "الدولة والحركات الإسلامية المعارضة بين المهادنة والمواجهة فى عهدى السادات ومبارك" ، سلسلة كتاب المحروسة رقم ٩ ، ط١ ، القاهرة .
- فؤاد زكريا: "الصحوة الإسلامية فى ميزان العقل " ، دار الفكر المعاصر ، القاهرة ، ١٩٨٧م.
- فؤاد زكريا: "الحقيقة والوهم فى الحركة الإسلامية المعاصرة " ، دار الفكر ، القاهرة ، ١٩٨٦م.
- محمد حسنين هيكل: "خريف الغضب قصة بداية ونهاية عصر أنور السادات " ، شركة المطبوعات للتوزيع والنشر ، بيروت ، ١٩٨٥م.
- وائل عثمان: "أسرار الحركة الطلابية ٦٨/ ٧٥"مطابع مدكور ، القاهرة.
- عادل حمودة: " قنابل ومصاحف...قضية تنظيم الجهاد" ، دار سيناء للنشر والتوزيع ، القاهرة ، ١٩٨٥م.
- حسن بكر: "العنف السياسى فى مصر ....أسيوط ثورة التوتر ، الأسباب والدوافع" ، سلسلة كتاب المحروسة رقم ١٥ ، القاهرة ، ط١ ، ١٩٩٦م.
- هشام مبارك: "الإرهابيون قادمون ...دراسة مقارنة بين موقف الإخوان وجماعات الجهاد من قضية العنف ١٩٣٨/ ١٩٩٤" ، سلسلة كتاب المحروسة رقم ١٢ ، القاهرة ، ١٩٩٥م.

(٣٤) لمزيد من التفاصيل حول أساليب بناء وانتشار النفوذ السياسى والتنظيمى لفصائل الحركة الإسلامية يمكن الرجوع إلى:

- عماد صيام: "نشطاء الحركة الإسلامية ...أساليب بناء النفوذ السياسى فى قرية مصرية " ، المجلة الاجتماعية القومية ، المركز القومى للبحوث الاجتماعية والجنائية ، عدد ٣ سبتمبر ١٩٩٢م ، القاهرة.
- عماد صيام: "الحركة الإسلامية والجمعيات الأهلية فى مصر " ، فى كتاب الجمعيات الأهلية الإسلامية فى مصر ، مركز البحوث العربية ، ط١ ، القاهرة ، ٢٠٠١م.

(٣٥) هناك مئات الممارسات واسعة النطاق التى تضرب على الوتر الطائفى ، وتدعم مناخ التطرف مثل:

(أ) **شرائط الكاسيت والفيديو المتداولة والتى تحض على الفتنة الطائفية والتطرف** ولنتصور مدى انتشارها نورد هذه الأرقام التى تشير فقط إلى الأشرطة التى تمت مصادرتها بمعرفة شرطة المصنفات الفنية ؛ والتى تمثل نسبة ضئيلة من الأشرطة المتداولة:

م	المادة المصادرة	العدد	الفترة الزمنية	المصدر
١	شرائط تحتوى على موضوعات دينية غير مصرح بطباعتها أو تداولها	٧٠٠٠٠ شريط كاسيت	يناير مارس ٩٣	الأخبار ١٠/ ٤/ ٩٣
٢	شرائط فيديو وخطب لعمر عبد الرحمن وقيادات تنظيم الجهاد والجماعة الإسلامية	١٦ شريط فيديو	مايو ٩٣	الأهرام ٢٠/ ٥/ ٩٣
٣	شرائط كاسيت تدعو للفكر المتطرف	١٠٠٠٠ شريط كاسيت	أكتوبر ٩٣	الوفد ١١/ ١٠/ ٩٣
٤	شرائط كاسيت تدعو للفكر المتطرف	٤١١٢ شريط كاسيت	فبراير ٩٤	روزاليوسف ١٣/ ٤/ ٩٤
٥	شرائط كاسيت تدعو للفكر المتطرف	٤٠٧٤٠ شريط كاسيت	فبراير ٩٤	روزاليوسف ١٣/ ٤/ ٩٤
٦	شرائط كاسيت تدعو لتحريم السياحة	٥٠٠ شريط كاسيت	مارس ٩٤	روزاليوسف ٧/ ٣/ ٩٤

* عماد صيام : الحركة الإسلامية والجمعيات الأهلية فى مصر ، مرجع سبق ذكره ، ص ٨٥ .

(ب) الانتشار الهائل للزوايا والمساجد التى سيطر على معظمها نشطاء الحركة الإسلامية والمتعاطفين معهم ؛ والتى تحولت أعداد كبيرة منها لمنابر للهجوم على الأقباط والعقيدة المسيحية ، ولا توجد إحصائيات محددة بإجمالى أعداد المساجد والزوايا المنتشرة فى أحياء وقرى مصر ، ولكن يمكن تتبع مؤشرات اتساعها من خلال الجدول التالي:

إجمالى عدد المساجد والزوايا	عدد المساجد والزوايا الخاضعة لوزارة الأوقاف	السنة	المصدر
١٧٠٠٠	٣٠٠٠	١٩٦٢	أهرام ١٨/ ١١/ ٨١
٤٠٠٠٠	٦٠٠٠	١٩٨١	أهرام ١٨/ ١١/ ٨١
١٢٠٠٠٠	١٥٠٠٠	١٩٩٣	الشعب ١٨/ ١/ ٩٣
غير معروف عدد الزوايا ، أما المساجد فعددها ٢٤٠٠٠ مسجد	٣٠٠٠٠	١٩٩٦	الدستور ١٥/ ٥/ ٩٦

* جمع من تصريحات وزراء الأوقاف ، ومديرى عموم إدارة المساجد بوزارة الأوقاف: المصدر السابق.

(جـ) تزايد أعداد الجمعيات الأهلية الإسلامية التى شكلت قواعد لنفوذ نشطاء حركة الإسلام السياسى ، وهذه الجمعيات تقتصر عضويتها على المسلمين ، وتنشط فى إطار الفكرة الإسلامية ، ولعبت دوراً كبيراً فى خلق حالة من الانقسام الطائفى ، خاصة مع وجود جمعيات قبطية دينية على الطرف المقابل ، ويقدر فهمى هويدى الكاتب الإسلامى نسبة الجمعيات الدينية الإسلامية بما يوازى ٣٥٪ من إجمالى الجمعيات الأهلية فى مصر (الأهرام ١٤/ ١/ ٩٧).

(د) **تزايد وتيرة أعمال العنف الموجهة ضد الأقباط** (اعتداء على كنائس/ اعتداء على مؤسسات تجارية (صيدليات / محلات ذهب/ محلات تجارية) / أعمال قتل فردى وجماعى فى عدد من الحوادث التى هزت الضمير المصرى منذ عام ١٩٧٢) كما فى الجدول التالي:

التاريخ	المكان	الحادث
٦/ ١١/ ١٩٧٢	الخانكة / القاهرة	حرق كنيسة وإحراق عدة محلات تجارية مملوكة للأقباط.
مارس ١٩٧٨	المنيا/ أسيوط/ القاهرة	إحراق عدد من الكنائس ومهاجمة بعض القساوسة وقتل أحدهم فى مدينة سمالوط ، وحرق كنيسة أبو زعبل بالقاهرة.
مارس ١٩٧٩	القاهرة	حرق كنيسة قصر الريحان الأثرية بمصر القديمة.
يناير ١٩٨١	الإسكندرية	الهجوم على بعض الكنائس.
مارس ١٩٨١	الزاوية الحمراء/ القاهرة	هجوم مسلح على الأقباط يسفر عن مقتل أحد القساوسة ، وحرق ٢٢عائلة مسيحية ، وتدمير عشرات من الصيدليات والمحلات التجارية.
مارس ١٩٨٧	مدينة سوهاج	إحداث شغب وفتنة طائفية بعد أن اتهم أعضاء الجماعة الإسلامية المواطنين المسيحيين بحرق مسجد القطب بمدينة سوهاج ، وحرضوا المسلمين على حرق كنيسة العذراء الملاصقة للمسجد.
سبتمبر ١٩٨٧	مدينة المنيا	اشتباكات بين الجماعات الإسلامية والأقباط بسبب الهجوم على حفل موسيقي.
سبتمبر ١٩٨٨	روض الفرج/ القاهرة	حرق كنيسة.
نوفمبر ١٩٨٨	القاهرة	إلقاء عبوة ناسفة أثناء حفل زفاف.
يناير ١٩٨٩	مدينة المنيا	اعتداء الجماعات الإسلامية على مواطنين أقباط.
ديسمبر ١٩٨٩	أسيوط	مظاهرات واشتباكات قامت بها الجماعات الإسلامية ضد الأقباط.
مارس ١٩٩٠	أبو قرقاص/ المنيا	إحداث فتنة طائفية ، وحرق بعض المحلات والممتلكات.
أبريل ١٩٩٠	عين شمس / القاهرة	إلقاء عبوة ناسفة على كنيسة السيدة العذراء.
فبراير ١٩٩١	بنى سويف	إشعال النار فى ثلاث صيدليات كبرى يملكها أقباط.
أبريل ١٩٩١	المنيا	تجدد الصدام بين الجماعات الإسلامية والأقباط.
أبريل ١٩٩١	عين شمس/ شبرا/ الزيتون/ القاهرة	حوادث سطو على محلات ذهب يملكها أقباط.
سبتمبر ١٩٩١	إمبابة/ الجيزة	فتنة طائفية ومقتل عدد من الأقباط و إتلاف محلات خاصة بهم.
مايو١٩٩٢	ديروط/ أسيوط	مقتل ١٢قبطياً بينهم طفل ومدرس أثناء إلقاء الدرس.
يناير ١٩٩٣	ديروط/ أسيوط	مقتل أحد المواطنين الأقباط.
يناير١٩٩٣	ديروط/ أسيوط	مقتل صاحب متجر قبطى ، وإصابة ثلاثة على أيدى عناصر جماعة الجهاد.
يونيو١٩٩٣	سوهاج	صدام بين عائلتين إحداهما مسلمة والأخرى مسيحية أسفر عن مقتل مسيحي.
يوليو ١٩٩٣	أسيوط	عناصر متطرفة تقتل قبطيًا.
أغسطس١٩٩٣	ديروط/ أسيوط	عناصر متطرفة تقتل قبطيًا.

أغسطس١٩٩٣	ديروط/ أسيوط	مقتل وكيل مدرسة قبطى على أيدى عناصر متطرفة.
أغسطس١٩٩٣	ديروط/ أسيوط	مقتل مدير مستشفى السجن (قبطي) على يد الجماعات الإسلامية.
أغسطس١٩٩٣	أسيوط	محاولة اغتيال جواهرجى مسيحي.
سبتمبر ١٩٩٣	ديروط/ أسيوط	مهاجمة ثلاثة متطرفين للكنيسة الإنجيلية.
أكتوبر١٩٩٣	أسيوط	إطلاق النار على تاجر خور مسيحى وابنه.
أكتوبر١٩٩٣	أسيوط	اغتيال شرطى سرى قبطي.
أكتوبر١٩٩٣	ديروط / أسيوط	مقتل صيدلى قبطى وإصابة اثنين آخرين.
أكتوبر١٩٩٣	أسيوط	اغتيال مساعد شرطة قبطي.
أكتوبر١٩٩٣	أسيوط	جرح صيدلى قبطي.
مارس١٩٩٤	دير المحرق/ أسيوط	إطلاق النار على زوار وآباء الدير ، ومقتل خمسة أقباط.
فبراير ١٩٩٦	البدارى / أسيوط	مقتل خمسة أقباط.
مارس ١٩٩٦	كفر ديميان/ الشرقية	الهجوم على مساكن ومحلات الأقباط وكنيسة.
فبراير ١٩٩٧	الفكرية/ المنيا	هجوم على كنيسة قبطية أدى لمقتل عشرة مصلين داخلها.
اغسطس١٩٩٨	الكشح/ سوهاج	مقتل شابين قبطيين فى حادث جنائى وإصابة اثنين آخرين.
ديسمبر ١٩٩٩	الكشح/ سوهاج	مقتل عشرين قبطياً ، وتدمير عشرات المحلات المملوكة للأقباط فضلاً عن الجرحى.

نقلاً عن بيان صادر عن مركز ابن خلدون.

* لمزيد من التفاصيل يمكن مراجعة:

- تقارير الحالة المدنية الصادرة عن مركز ابن خلدون للدراسات الإنمائية منذ عام ١٩٩٣م .
- التقارير السنوية للمنظمة المصرية لحقوق الإنسان ؛ والتى تصدر تحت اسم حالة حقوق الإنسان فى مصر.

(هـ) تزايد حالة التهميش السياسى للأقباط ؛ خاصة بالنسبة للتمثيل البرلمانى ، ففى الوقت الذى كان عدد الأقباط فى برلمان ٦٦/ ٧١ تسعة نواب انخفض فى برلمان ٩٠/ ٩٥ إلى ٧ نواب ، وقد حصل معظم هؤلاء النواب على عضويتهم بالتعيين ، وفى نفس الفترة عرف البرلمان المصرى دخول الإخوان ، (أبرز تيارات الحركة الإسلامية) للبرلمان بداية من انتخابات ١٩٨٤م وبصفتهم السياسية ، وعبر صناديق الانتخاب وليس التعيين سواء من خلال التحالف مع الوفد (١٠مقاعد عضوية) أو العمل (٣٦عضواً) ، أو بشكل مستقل فى البرلمان الحالى (١٧عضواً).

(و) الخطاب العدائى السائد لدى العديد من رموز تيار الإسلام السياسى ، والذى لا يرى فى الأقباط إلا أهل ذمة ، وهو الخطاب الذى ينتهك فى الممارسة مبدأ المساواة التى تقوم عليها فكرة المواطنة ، نموذج لهذا : تصريح المرشد العام السابق لجماعة الإخوان بمنع الأقباط من دخول الجيش ، ودفعهم الجزية نظير قيام المسلمين بحمايتهم.

(٣٦) هناك عشرات النماذج التى يمكن الإشارة إليها فى هذا المجال الخاص بتزايد القيود على حرية الفكر والإبداع لعل أبرزها:

- قضية نصر حامد أبو زيد.
- الحملة على مسلسل العائلة التليفزيونى - الذى تناول الجماعات الإسلامية- بعد تعطيله خمس سنوات فى أروقة الرقابة.
- قتل المفكر العلمانى فرج فودة.

- محاولة قتل نجيب محفوظ.
- القضية المرفوعة ضد نجيب محفوظ أمام محكمة المنصورة بتهمة الإساءة إلى الذات الإلهية فى قصة أولاد حارتنا.
- قضية يوسف شاهين وفيلم المهاجر (١٩٩٣/ ١٩٩٥م).
- قضايا الحسبة التى رفعها الشيخ يوسف البدرى ومجموعة من المحامين الإسلاميين ضد مدير سينما الكواكب بسبب عرض أفيشات أحد الأفلام (القضية ٥٩٧ لسنة ٩٥) .
- سلسلة القضايا ضد المستشار محمد سعيد العشماوى ؛ بسبب مقالاته المنشورة فى مجلة روز اليوسف.
- قضية قصة : وليمة أعشاب البحر.
- من الجدير بالذكر أن الحملات على حرية الإبداع لم تكن فقط من قبل نشطاء الحركة الإسلامية ، بل على الطرف الآخر أصبح الأقباط أكثر حساسية لكل ما قد يتناولهم فى الأعمال الإبداعية من هذا على سبيل المثال:
- المسلسل التليفزيونى "مين ما يحبش فاطمة ".
- المسلسل التليفزيونى "أوان الورد".
- المسلسل التليفزيونى " عمرو بن العاص".
- لمزيد من التفاصيل راجع تقارير حالة حقوق الإنسان فى مصر الصادرة عن المنظمة المصرية لحقوق الإنسان.

(٣٧) هناك العديد من المشكلات المرتبطة بالحقوق المدنية والسياسية و التى ما زالت تعانى منها المرأة المصرية مثل حقها فى العمل كقاضية ، أو مساواتها بالرجل فى حقوق الجنسية بالنسبة للأولاد ، أو حقها فى حرية التنقل والسفر بدون موافقة الزوج ، أو عدم المساواة بين المرأة والرجل فى عقوبة جريمة الزنا ، أو حالة التهميش السياسى التى تعانى منها.

(٣٨) يشير Arab Human Development Report لعام ٢٠٠٢م إلى الوضعية المتدهورة للمرأة المصرية فى العديد من المؤشرات كالتالى :
- نسبة الأنيميا بين النساء الحوامل خلال الفترة ١٩٧٥/ ١٩٩١م وصلت إلى ٢٤٪ (جدول ٧).
- نسبة النساء الأميات حتى عام ١٩٩٠كانت ٢و٥٧٪ (جدول١٤).
- نسبة الاستيعاب فى المرحلة الابتدائية لمن بلغن عمر ٦سنوات من الإناث كانت حتى عام ١٩٩٥م حوالى ٩٣٪ ، أى أن حوالى ٧٪ من الإناث فى تلك الفئة العمرية لا يجدن مقعداً فى المدرسة (جدول١٥).
- نسبة الإناث الملتحقات بالمرحلة الثانوية فى عام ١٩٩٥م تصل إلى ٦٨٪ من الإناث فى نفس الفئة العمرية (جدول ١٥).
- نسبة الإناث الملتحقات بالجامعة فى عام ١٩٩٥م تصل إلى ١٤,٧٪ من الإناث فى نفس الفئة العمرية (جدول ١٥).
- نسبة نمو مشاركة النساء فى قوة العمل خلال الفترة ١٩٨٠/ ١٩٩٧م تصل ١ ,٢٢٪ (جدول ٢٣).
- نسبة البطالة بين صفوف الشابات تصل إلى ٩ ,٥٨ ٪ (جدول٢٥).
- فيما يخص التهميش السياسى يمكن استنتاج مستواه من حجم تمثيل المرأة فى البرلمان كما يشير الجدول التالي:

البرلمان	انتخاب	تعيين	إجمالي
٧٦/٧١	٨	١	٩
٧٩/٧٦	٤	٢	٦
٨٤/٧٩	٣٣	١	٣٤
٨٧/٨٤	٣٥	١	٣٦
٩٠/٨٧	١٤	٤	١٨
٩٥/٩٠	٥	٤	٩
٢٠٠٠	٧	٤	١١

جمعت بمعرفة الباحث (الزيادة فى برلمان ٧٩و٨٤ كانت ترجع إلى تخصيص ٣٠ مقعدًا للمرأة ، طبقاً لقانون الانتخابات وهو القانون الذى حكم بعدم دستوريته) .

والتمثيل الإجمالى بشكل عام للنساء من أعضاء مجلس الشعب لم يتجاوز نسبة ٢٪ من أعضاء البرلمان فى الوقت الذى تشكل فيه النساء حوالى ٥٠٪ من السكان ، فإذا أضفنا إلى هذا تمثيلهم الشكلى وبنسبة ثابتة وفى وزارات بعينها فى مجلس الوزراء (وزيرتان بحد أقصى تتحركان بين وزارات الشئون الاجتماعية والبيئة والاقتصاد) ، وعدم وجود النساء على قمة الأحزاب السياسة (رئيسة حزب ، أو أمين عام لحزب ، أو حتى أمين مساعد).

(٣٩) هناك العديد من المنظمات الدولية التى تهتم بدعم الأنشطة المناهضة لكافة أشكال التمييز ضد المرأة ، وكذلك الأنشطة ذات الطابع الهادف لنشر الديمقراطية وحقوق الإنسان سواء تلك التى تسعى لتغيير الوعى ، أو لتحسين الوضع المعيشى ومن أبرزها:

- منظمة اليونيسيف.
- وكالة التنمية الأمريكية.
- وكالة التنمية الكندية.
- مؤسسة فرد ريش أيبرت.
- هيئة الأميد إيست.
- السفارة الهولندية.
- الوقفية الأهلية للديمقراطية بواشنطن (NED).
- المؤسسة البروتستانتية للتعاون التنموى (EZE).
- كونراد أديناور / القاهرة.
- المؤسسة النرويجية لحقوق الإنسان.
- وزارة الخارجية الأيرلندية / قسم التعاون الدولي.
- الاتحاد الأوروبي.
- مؤسسة فورد.
- هيئة دانيدا (الدانمارك).
- منتدى العالم الثالث بدكار.
- المجلس الأفريقى لتنمية البحوث الاجتماعية (كود يسيرا).
- منظمة البحوث الاجتماعية لشرق وجنوب أفريقيا (أوسريا).

- لجنة الأمم المتحدة الاقتصادية لأفريقيا وغرب آسيا.
- منظمة العمل الدولية.
- المنظمة العربية للتربية والعلوم والثقافة.
- الجمعية الأفريقية للعلوم السياسية.
- منظمة التالير (تونس) المجلس العربى للطفولة والتنمية.
- اتحاد المحامين العرب.
- مؤسسة المنحة القومية الديمقراطية بالولايات المتحدة.
- المركز الدولى لحقوق الإنسان وتنمية الديمقراطية (كندا).
- هيئة الكنيسة السويدية.
- المنظمة الهولندية للتعاون الدولى (نوفيب).
- منظمة أوكسفام كويبك (كندا).
- المجلس القومى للنساء الزنجيات (أمريكا).
- مؤسسة هانز سيدل (ألمانيا).
- مؤسسة أرتاح (انجلترا).
- الصندوق المصرى السويسرى للتنمية.
- الوكالة الألمانية للتعاون الفني.
- سفارة اليابان.
- المعهد الوطنى الديمقراطى للشئون الخارجية (واشنطن).
- المجلس الثقافى البريطاني.
- الوكالة السويدية للتنمية الدولية.
- الصندوق الأوروبى لحقوق الإنسان.
- جلو بال فند (أمريكا).
- الصندوق السويدى للمنظمات غير الحكومية لحقوق الإنسان.

(٤٠) لتقدير حجم الانتهاكات التى صاحبت الصراع الدموى بين النظام السياسى وتيارات العنف الإسلامى وآثارها الممتدة إلى الآن نورد هذا الجدول:

السنة	العدد		
	القتلى	الجرحى	المعتقلون
١٩٩٢	٩٤	٢٢٨	غير معروف
١٩٩٣	٤٨٣	٧٧٤	٨٥٨٠ (أعداد المعتقلين محصلة الفترة من شهر يناير إلى مايو ، وشهر أكتوبر فقط)
١٩٩٤	٢٦٥	٣٦٤	٦٨١٢
١٩٩٥	٤١٥	٢٠٥	٤١١٩
١٩٩٦	١٨١	١٠٦	٢٦٨٧ (أعداد المعتقلين محصلة الفترة من يناير إلى أغسطس فقط)
١٩٩٧	٥٧	٢٦	١٧٩٩ (محصلة الأشهر من مارس إلى يونيو فقط)
١٩٩٨	١٩	١١	٥٨ (حصاد شهر يناير/ فبراير/ مارس فقط)
الإجمالي	١٥١٤	١٧١٤	٢٤٠٥٥

جمع بمعرفة الباحث من سلسلة أعداد نشرة المجتمع المدنى التى يصدرها مركز ابن خلدون للدراسات الإنمائية.

(٤١) على امتداد الفترة من ١٩٩٢م وحتى عام ٢٠٠١م تمت إحالة ٢٥ قضية للمحاكم العسكرية متهم فيها أعضاء فى مختلف التنظيمات الإسلامية بلغ إجمالى المتهمين فيها ١١١٦ ، صدر حكم الإعدام على ٧٤متهمًا.

لمزيد من التفاصيل: تقرير حالة حقوق الإنسان فى مصر لعام ٢٠٠١م ، الصادر عن المنظمة المصرية لحقوق الإنسان.

(٤٢) هناك حالات من المعتقلين تجاوزت سنوات اعتقالهم عشر سنوات ، وهناك حالات أخرى دخلت المعتقل وعمرها ١٥عاماً ، وهناك مئات الحالات التى حصلت على أحكام من المحكمة بإنهاء سنوات اعتقالها تتجاوز الـ ٢٠ حكماً ولم يتم الإفراج عنها ، ويعاد اعتقالها بأمر جديد ، أما عن الأوضاع الصحية والحرمان من الزيارة ، ومن دخول الامتحانات فحدث ولا حرج ، وكلها تشكل انتهاكاً واضحاً للحقوق المدنية (الركن الأساسى فى حقوق المواطنة) لمزيد من التفاصيل يمكن الرجوع إلى:

تقارير المنظمة المصرية لحقوق الإنسان

- حالة حقوق الإنسان فى مصر ١٩٩٢ / ١٩٩٣ / ١٩٩٤ / ١٩٩٥ / ١٩٩٦ / ١٩٩٨ / ٢٠٠١ / ٢٠٠٢م.
- دفاعاً عن حقوق الإنسان الجزء ١ ، ٢ ، ٣ ، ٤ ، ٥ ، ٦ ، ٧.

تقارير مركز حقوق الإنسان لمساعدة السجناء

- دفاعاً عن حقوق السجناء من عام ١٩٩٧م إلى ٢٠٠٠م.
- أوضاع المحتجزين وأماكن الاحتجاز فى مصر (تقرير صادر فى ٢٠٠١م).
- المواطن مصرى / يداً بيد ...مصر بدون تعذيب ، حملة مركز مساعدة السجناء ضد جريمة التعذيب ، تقرير عن تعذيب المواطنين فى أقسام الشرطة (٢٠٠٢م).
- الاحتجاز والمحتجزين فى مصر ٢٠٠٢م.
- الحقيقة... نص الرد الرسمى لمركز حقوق الإنسان لمساعدة السجناء على تقرير الحكومة المصرية للجنة حقوق الإنسان فى الأمم المتحدة (٢٠٠٢).

(٤٣) أنطونيوس ، رشاد: "استراتيجية العمل فى الجمعيات الأهلية ومفهوم المجتمع المدنى " ، بحث مقدم إلى الندوة السنوية الأولى عن المجتمع المصرى فى ضوء متغيرات النظام العالمى ، كلية الآداب جامعة القاهرة ، قسم اجتماع ، مايو ١٩٩٤ ، ص ٤.

(٤٤) من أهم ما يميز منظمات المجتمع المدني:

- مؤسسة شرعية (لها صفة قانونية) لها طابع الاستمرار ، وهو ما يسمح لها بمراكمة الجهود والنتائج والنجاحات التى تحقق أغراضها.
- غير مرتبطة هيكلياً بالدولة وإن كانت تعمل فى إطار قوانينها.
- تدار بشكل ذاتى من خلال أعضائها أو مجلس إدارتها.
- تسمح بقدر من المشاركة التطوعى فى تنظيم وتنفيذ وإدارة أنشطتها.
- غير حزبية ولا تعمل بالسياسة مباشرة.
- يمكنها الاتصال بالفئات التى تستهدفها من السكان مباشرة وهو ما يسمح لها بحشدهم وتكتيلهم خلفها.

(٤٥) لمزيد من التفاصيل حول نشأة الجمعيات الأهلية فى مصر يمكن الرجوع إلى:

- أمانى قنديل / سارة بن نفيس: "الجمعيات الأهلية فى مصر" ، مركز الدراسات السياسية والاستراتيجية ، القاهرة.

(٤٦) فى إحدى الدراسات التى اهتمت بالجمعيات الدينية -وهى فى معظمها جمعيات تعمل فى مجال الرعاية والخدمات الاجتماعية- لوحظ كما يشير الجدول التالى وجود ارتباط بين تزايد معدلات تأسيس تلك الجمعيات، والسنوات التى شهدت مجمل التحولات الاقتصادية والاجتماعية والسياسية منذ بداية السبعينيات؛ والتى شهدت تأسيس حوالى ٤و٨٢٪ خلال عقدى السبعينيات والثمانينيات كما يوضح الجدول:

المحافظة	فترة التأسيس					
	١٩٦٥/ ١٩٧٠م		١٩٧١/ ١٩٨٠م		١٩٨١/ ١٩٩٠م	
	عدد	٪	عدد	٪	عدد	٪
القاهرة	٨٨	٢٣ر٠	١٨٢	٤٧ر٥	١١٣	٢٩ر٥
الشرقية	٥٦	٢٢ر٣	٦٣	٢٥ر١	١٣٢	٥٢ر٦
المنوفية	٢٧	١٠ر٩	٧٦	٣٠ر٥	١٤٦	٥٨ر٦
الإسكندرية	٤١	١٧ر٠	١٥٨	٦٥ر٦	٤٢	١٧ر٤
الجيزة	٣٤	١٤ر٩	٨٣	٣٦ر٤	١١١	٤٨ر٧
القليوبية	٢٩	١٧ر٣	٥٩	٣٥ر١	٨٠	٤٧ر٧
أسيوط	٢٩	١٧ر٦	٩٥	٥٧ر٦	٤١	٢٤ر٨
المنيا	٢٠	١٢ر٥	٦٣	٧٧ر٠	٧١	٤٨ر١
إجمالي	٣٢٤	١٧ر٦	٧٧٩	٤٢ر٢	٧٤٢	٤٠ر٢

* مستخرج من البيانات الواردة بدليل الجمعيات الأهلية فى مصر ، أمانى قنديل ، وسارة بن نفيس.
*عماد صيام الجمعيات الحركية الإسلامية والجمعيات الأهلية..مرجع سبق ذكره ، ص ٩٢.

(٤٧) منذ بدء التجربة الحزبية فى عام ١٩٧٦م ، وحتى فبراير ٢٠٠٢م تم التقدم بطلب تأسيس ٦١ حزب ، سياسى قبل منها ٧ أحزاب بنسبة ٥ , ١١٪ ، و ٦ أحزاب بنسبة ٨ , ٩٪ رفضت ، وألغي الرفض بمعرفة القضاء ، و ٤٨ حزب أى بنسبة (٧ , ٨٧٪) أكد رفضها بحكم القضاء. لمزيد من التفاصيل راجع:

- عبد المجيد ، وحيد (محرر) : "التطور الديمقراطى فى مصر ...البرلمان والأحزاب والمجتمع المدنى فى الميزان" ، مركز الدراسات السياسية ، القاهرة ، ٢٠٠٣م.

(٤٨) نموذج لهذه الحملة الإعلامية والبوليسية التى تلت انتفاضة الخبز فى ١٨و١٩ يناير ١٩٧٧م على حزب التجمع الوطنى التقدمى الوحدوى والتى أفقدته الآلاف من عضويته ، أو الحملة على حزب العمل فى أعقاب أزمة وليمة أعشاب البحر والتى انتهت بتجميد وإيقاف نشاطه.

(٤٩) بمراجعة الغالبية العظمى من نشطاء المنظمات الأهلية التى نتعرض لها فى هذه الدراسة سنجدهم أصلاً من نشطاء العمل السياسى خاصة من تيار اليسار الماركسى والتيار الناصرى ، والذين كانوا من قيادات الحركة الطلابية طوال حقبة السبعينيات والثمانينيات ، والذين عجزت الأحزاب الرسمية عن استيعابهم ، وعجزوا هم أيضاً عن تأسيس أحزاب جديدة نظراً للقيود المفروضة على العمل الحزبى ، وكان تأسيس المنظمات المدنية ذات الطابع الدفاعى هو الحل الأمثل بالنسبة لهم والذى يسمح بتواجدهم داخل حلبة العام والوطنى ، بجانب تجنيبهم مخاطر العمل السياسى السرى الذى تعرضوا بسببه للتشريد والاعتقال العديد من المرات ، خاصة فى ظل الأزمة الفكرية التى يتعرض لها الفكر الماركسى بعد سقوط دول أوروبا الشرقية وانهيار الاتحاد السوفييتى، والفكر القومى الذى بدأت أزمته مع هزيمة ١٩٦٧م ، وتعمقت بعد اجتياح صدام حسين للكويت.

(٥٠) هناك العديد من القضايا التى طالت المعارضين غير المنتمين للتيار الإسلامى ، والتى تعرضوا فيها للانتهاك والتعذيب ، ولعل أشهرها القضية المعروفة بقضية إضراب عمال الحديد والصلب فى أغسطس ١٩٨٩م ، والتى قبض فيها على العديد من الصحفيين ونشطاء حقوق الإنسان.

(٥١) يمكن الرجوع إلى جدول ٥ ، ٦ ، ٧ بالدراسة.

(٥٢) من مقدمة سمير مرقص مدير المركز لكتاب المواطنة تاريخياً ودستورياً وفقهياً لكل من د. إسماعيل صبرى عبد الله/ د.وليم سليمان قلادة/ د. محمد سليم العوا ، إصدار مركز الدراسات القبطية ، القاهرة ، ١٩٩٨م.

(٥٣) أدار تلك الحوارات وشارك فيها بشكل أساسى الشباب من جيل الوسط من نشطاء العمل السياسى والعام من كل التيارات السياسية (ماركسية/ ناصرية/ ليبرالية/ الإخوان) بالإضافة لأبرز الطوائف الدينية المسيحية (الأرثوذكس/ الكاثوليك) من أبرزهم (د. أحمد عبد الله/ نبيل عبد الفتاح/ أحمد الجمال/ د. عماد صيام/ هبة رءوف/ د. أحمد محمد عبد الله/ إبراهيم البيومى غانم/ مجدى حسين/ جورج عجايبى/ نبيل مرقص/ سمير مرقص/ نبيل منير/ مجدى سعيد / أسامة القفاش / د. محمد السيد سعيد/ د. عبد العليم محمد وغيرهم) ، بجانب العديد من الرموز الفكرية من نفس التيارات (المستشار طارق البشرى / د. محمد سليم العوا/ د.إسماعيل صبرى عبد الله/ د. وليم سليمان قلادة/ الأنبا موسى أسقف الخدمات بالكنيسة الأرثوذكسية/ الأنبا يوحنا قلتا نائب البطريرك الكاثوليكي/ د. صلاح عبد المتعال/عادل حسين/التربوى جورج إسحاق/ مهندس منير عياد) ، وقد استمرت تلك الحوارات طوال الفترة من ١٩٩٤م وحتى عام ١٩٩٩م ، واستقبل جزءاً منها ونظمه اللجنة المصرية للعدالة والسلام (الكاثوليكية) ، والتى أصدرت جزءاً من هذه الحوارات والخاص بالعلاقة مع تيارات الإسلام السياسى فى كتاب هام هو "الحوار الوطني" تحرير د. أحمد عبد الله وجورج عجايبى وصدر عام ١٩٩٤م.

(٥٤) الحوارات التى أدارتها مجموعة جيل الوسط والتى نظمها المركز القبطى للدراسات الاجتماعية حول قضية المواطنة والعلاقة بين المسلمين والأقباط لم تكن تتم فى غرف مغلقة أو على مستوى الخبراء ، بل كانت مفتوحة لأعداد كبيرة من الشباب ، وانتقل جزء منها إلى أعضاء وجمهور لجنة العدالة والسلام فى لقاءات منتظمة ، بجانب المبادرات -التى يسرها مركز الدراسات القبطية ، ولجنة العدالة والسلام- فى تنظيم عشرات اللقاءات داخل الكنائس ، والمعسكرات الصيفية للشباب المسيحى ، والجمعيات الأهلية المسيحية داخل القاهرة ومعظم محافظات الصعيد ، والتى شارك فيها الآلاف من الشباب القبطى ، وهى الحوارات التى ما زالت مستمرة بشكل أو بآخر إلى اليوم.

(٥٥) راجع الدراسات الخاصة بتحليل نتائج الانتخابات البرلمانية الصادرة عن مركز الدراسات السياسية بالأهرام والسابق الإشارة إليها.

(٥٦) لمزيد من التفاصيل كإبراهيم ، سعد الدين: "الملل والنحل و الأعراق-التقرير السنوى الثانى (١٩٩٥م) ، مركز ابن خلدون للدراسات الإنمائية ، القاهرة ، ١٩٩٥م ، ص١٠.

(٥٧) من رسالة د. إبراهيم كراون للدكتور سعد الدين إبراهيم رداً على الهجوم الذى تعرض له بمناسبة تنظيمه مؤتمراً للأقليات ، لمزيد من التفاصيل المرجع السابق ص١٣٣/ ١٣٤.

(٥٨) أثار تنظيم مركز ابن خلدون لمؤتمر الأقليات فى الوطن العربى ، وتخصيص جزء منه لمناقشة مشكلات الأقلية القبطية ردود فعل غاضبة تراوحت بين الاتهام بالتآمر على وحدة الأمة ، والعمل كمخلب قط لمؤامرة أمريكية صهيونية ، وبين رفض اعتبار الأقباط أقلية باعتبارهم أصل الأمة المصرية ، ونتيجة حملة الهجوم على المؤتمر والتى شنها الكاتب الصحفى محمد حسنين هيكل اضطر مركز ابن خلدون إلى نقل المؤتمر إلى العاصمة ليماسول بقبرص.

(٥٩) فى التقرير الأول الصادر عن مركز ابن خلدون تحت اسم هموم الأقليات عام ١٩٩٣م ، لم يتحدث فقط عن مشكلات الأقباط باعتبارهم أقلية تعانى من مشكلات ناتجة عن عدم تمتعها بحقوق المواطنة الكاملة ، ولكنه أضاف قسماً خاصاً بالأقلية النوبية ، والتى لم ترد فى أى تقرير تالٍ صدر عن المركز.

(٦٠) فى مؤتمر الأقليات الذى نظمه مركز ابن خلدون وخصص فيه جلسة لمناقشة مشكلات أقباط مصر ، (اقتصر الحضور فيها على المصريين) أشارت الأوراق المقدمة إلى الكثير من أشكال التمييز التى تكرر الحديث عنها بعد ذلك فى الكثير من المحافل والمنابر الإعلامية بصيغ أقل حدة ، ومن أبرز أشكال التمييز تلك:

- الاعتداءات الجماعية على الأقباط فى العديد من المحافظات والتى اعتبرت حرباً أهلية غير معلنة.
- عدم تعامل الدولة بجدية أو حسم مع عمليات القتل الفردية أو الجماعية للأقباط ، وهو ما يصل أحياناً إلى حد التواطؤ أو التفاهم بين جهات الأمن والجماعات المتطرفة فيما يتعلق بالتخطيط والتنفيذ.
- إتاحة الفرصة للدعاة المثيرين الذين يعربدون فى وسائل الإعلام الرسمية لبث سمومهم القاتلة فى قلوب البسطاء من المسلمين.
- الإتاوات والإهانات التى تفرض على ما يملكه الأقباط من محاصيل أو أشياء أخرى ، وتعرض من لا يدفع للتعذيب والقتل.
- التهميش السياسى للأقباط وعدم تمثيلهم فى البرلمان.
- استيلاء الحكومة على المدارس القبطية التى كانت تضم مسلمين ومسيحيين ، فى ظل وجود مؤسسات التعليم الأزهرى من المراحل الأولى حتى الجامعة ، وجعلها قاصرة على المسلمين فقط.
- تحميل مادة اللغة العربية بالكثير من النصوص القرآنية.
- السماح للقطاع الخاص بالمدارس الإسلامية التى تقتصر على المسلمين فقط.
- تمتع المسلمون بساعات من البث الإذاعى والتليفزيونى الدينى يومياً ، وبالنسبة للأقباط نصف ساعة يوم الأحد ، وساعة كل عيد قيامة.
- عدم وجود قسم لدراسة التاريخ أو الآثار القبطية فى كلية الآثار رغم وجود قسم للآثار الفرعونية والإسلامية.
- فرض الرقابة الرسمية على المطبوعات المسيحية لدرجة حظر طباعة بعض الكتب والمؤلفات.
- انتشار أساليب الضغط فى جميع المؤسسات بما فيها الجامعات والقوات المسلحة ، وأجهزة الدولة ، والقطاع العام على الأقباط لحملهم على تغيير عقيدتهم.
- وجود قيود رسمية تعرف بالخط الهمايونى والشروط العشرة التى تقيد حرية إنشاء وترميم الكنائس إلا بموافقة رئيس الجمهورية.
- احتفاء الدولة وأجهزة الإعلام بالشيوخ أو الدعاة المشهورين بهجومهم على المسيحيين والسخرية من عقائدهم الإيمانية ، ومنحهم أكبر النياشين.
- استبعاد الأقباط من المناصب القيادية والإدارية العليا فى القوات المسلحة والشرطة والإدارة المحلية.
- الاستيلاء على الأوقاف القبطية وضمها للأوقاف الإسلامية.
- اختصار فترة التجنيد لحفظة القرآن الكريم لمدة ستة أشهر.
- الميزانية السنوية للأزهر والدعوة الإسلامية بشكل قانونى من المال العام وهو مال يساهم فيه الأقباط دون أن ينالوا منه أى نصيب.

- التمييز فى قضايا الأحوال الشخصية والتى قد تتيح لأحد الطرفين إذا أسلم حقوق فى الوصاية والحضانة لم تكن متاحة له قبل إسلامه ونزعها من الطرف الآخر.
- لمزيد من التفاصيل راجع أوراق مؤتمر الأقليات فى تقرير الملل والنحل الثانى ، مرجع سبق ذكره.

(٦١) تقرير الملل والنحل الثانى / مرجع سابق ، ص ١٩٦.

(٦٢) تقرير الملل والنحل الثالث عام ١٩٩٦ ، ص ١.

(٦٣) من الجدير بالذكر أن المراكز البحثية التى يشير إليها تقرير ابن خلدون بالدفاع الحقوقى عن الأقباط تشير التجربة العملية إلى أنها بالأساس مراكز طائفية وهو ما يبدو من مبالغتها الشديدة فى كثير من الأحيان لوقائع بعض المشكلات ، أو اختلاق بعضها وتضخيمها ، وحساسيتها الشديدة وغير المبررة تجاه كل ما يتناول الأقباط فى الأعمال الدرامية التى تعرض على شاشة التليفزيون ، وعلاقتها الوثيقة بأقباط المهجر ذوى الميول الطائفية ، ونشطاء هذه المراكز لا يقابلون بارتياح أو قبول فى إطار الدوائر القبطية نفسها ، بل إن مؤسس أحد هذه المراكز أغلق مركزه وهاجر إلى الولايات المتحدة وأصبح أحد الرموز التى يتم استخدامها من قبل الدوائر الأمريكية.

(٦٤) تقرير الملل والنحل الرابع الصادر عام ٩٧.

(٦٥) كان لمركز الدراسات والمعلومات القانونية موقف واضح وحاد وصاخب فى مواجهة مشروع الدولة الدينية وما يرتبط بها من تضييق على حرية الفكر والإبداع وهو ما يمكن ملاحظته من موضوعات مجلة حقوق الناس التى تناولت معظم موضوعاتها هذه القضية ، بالإضافة لعدد كبير من عنوانين الكتب التى أصدرها المركز مثل:

- حرية الإبداع وحقوق المبدعين (أعمال المنتدى الفكرى الأول).
- الفن بين العمامة والدولة (مجموعة كتَّاب).
- المرأة الأفريقية بين الحكم والدين (د. محجوب التيجانى).
- الدين والدولة فى السودان (د. محجوب التيجانى).
- إرهاب الفكر وحرية الإبداع (مجموعة كتَّاب).
- التعصب الدينى (أسامة خليل).
- الحركة الإسلامية (د. كمال مغيث).
- الشرع الإسلامى (د. محجوب التيجانى).
- السعودية والإخوان المسلمون (د. محمد أبو الإسعاد).
- الاختراق الدينى للثقافة والتعليم (تحرير : مهدى مصطفى).
- العلمانية فى مصر (صابر نايل).
- الأصولية الإسلامية (صادق جلال العظم).
- العلمانية والمجتمع المدنى (صادق جلال العظم).
- يضاف لهذا مبادرة المركز فى تأسيس جبهة المثقفين للدفاع عن د. نصر حامد أبو زيد ، واللجنة المصرية للدفاع عن حرية الفكر والاعتقاد.